بحث بعنوان

التنمية المستدامة وعلاقتها بالفقر والبطالة

بحث مستل من رسالة دكتوراه

مقدم ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق

كلية الحقوق _ جامعة المنصورة

تحت إشراف

أ. د. / إبراهيم عبد اللّه عبد الرؤوف

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية

ووكيل الكلية لشؤون الدراسات العليا والبحوث

كلية الحقوق – جامعة المنصورة

إعداد الباحث

نبهان بن سهيل بن راشد المقرشي

٢٠٢٤

التنمية المستدامة وعلاقتها بالفقر والبطالة

المقدمـــــــــة

يُنتج الفقر –نتيجة لطبيعته المعقدة وأوجهه المتعددة– آثاراً سياسية واجتماعية واقتصادية واسعة على المجتمع، منها ما يظهر بشكل واضح ومباشر، ومنها ما يسبب آثاراً جانبية تظهر مضاعفاتها فيما بعد، وتصيب البنى الأساسية للاقتصاد الوطني، والتي تأخذ بدورها صيغ التغذية العكسية فتكون نتيجة وسبباً في نفس الوقت، فالفقر يسبب البطالة، ويزيد من معاناة الفقراء، نتيجة انخفاض مستوى الخدمات الصحية والتعليمية وتزايد حالات الاستبعاد المجتمعي، وما تمليه عليهم الظروف القاسية من ضياع الفرص وإهدار الحقوق، ومن ناحية أخرى، تعد البطالة أحد أسباب الفقر فعلى المدى الطويل تؤثر البطالة في ارتفاع نسبة الفقراء.

وتعاني العديد من الدول النامية عموماً والدول العربية خصوصاً من تفاقم ظاهرة الفقر والبطالة، وتسعى كل دولة للوصول للآليات المناسبة التي تسهم في الخروج من آثار تلك الظاهرة، والقضاء عليها، أو على الأقل التخفيف من حدتها، فظهرت العديد من الجهود والسياسات والاستراتيجيات الوطنية والدولية لمكافحة الفقر والبطالة في الدول النامية، وظهرت العديد من الآليات والوسائل التي سعى أصحابها من خلالها لمكافحة الفقر والبطالة، والتخفيف من حدة هذه الظاهرة، وقد ظلت ظاهرة الفقر على وجه الخصوص على جدول أعمال المنظمات الدولية لعقود طويلة، وزاد الاهتمام بها منذ مطلع تسعينات القرن الماضي، بعد صدور تقارير من البنك الدولي عن الفقر وخطورته، وكيف أنه يمثل مشكلة كبيرة وتحدياً عالمياً بالرغم من التقدم الاقتصادي على مدى العقود الماضية، إذ بقيت العديد من المناطق في العالم تعاني من الفقر المدقع والكساد والبطالة، وهي المشكلات التي مثلت عائقًا أمام أي تنمية حقيقية سعت وتسعى لها الدول والمنظمات الدولية، وأدمجتها الأمم المتحدة ضمن أهداف التنمية المستدامة المزمع القضاء عليها بحلول عام ٢٠٣٠، فمثل القضاء على الفقر أحد أهم أهداف التنمية المستدامة التي تسعى المنظمات الدولية والدول الوطنية لتحقيقها.

أولًا: موضوع البحث:

من ناحية أخرى كان العالم ينظر في خمسينات وستينات القرن الماضي للتنمية، على أنها تغيير مخطط لهيكل الإنتاج والعمالة، بحيث أن نصيب الزراعة في كليهما يجب أن ينخفض، بينما يتزايد نصيب كل من الصناعة والخدمات، ولذلك كانت التنمية قبل فترة السبعينات كان يُنظر لها على أنها ظاهرة اقتصادية لابد من الاستفادة منها سريعًا كمعدلات نمو الناتج القومي

الإجمالي وزيادة معدل نمو حصة الفرد منه، أما الفقر والبطالة وتوزيع الدخل فهي أمور جانبية(١).

إلا أنه في بداية السبعينات أدركت الدول النامية، أنها وإن كانت قد حققت بعض أهداف النمو الاقتصادي، إلا أن السواد الأعظم من أفراد مجتمعاتها بقي في دائرة الفقر والجوع والمرض جراء الفهم الضيق للتنمية، ولذلك تم إعادة النظر والصياغة لمفهوم التنمية الاقتصادية من جديد بحيث تعمل على تقليل الفقر، وعدم المساواة، والبطالة تحت شعار إعادة التوزيع من النمو، إذ ثارت التساؤلات مع تحقيق بعض النمو حول النتيجة المترتبة عليه فيما يتعلق بالفقر والبطالة وعدم المساواة، وبحيث يكون ثمة تنمية إذا كان للنمو تأثير على هذه الظواهر الثلاثة، أما إذا كان الأمر غير ذلك، فلا حديث عن تنمية، وهو ما كان عليه الأمر في السبعينات حيث حققت العديد من الدول النامية نمواً اقتصادياً إلا أن ذلك لم يؤثر على معدلات الفقر والبطالة وعدم المساواة فيها.

وبناء عليه، فقد كانت صورة التنمية التقليدية قبل سبعينات القرن الماضي تركز على النمو العالي للناتج المحلي الإجمالي GDP دون الاكتراث بالبعد الاجتماعي والسياسي والبيئي للتنمية، مما أدى لزيادة وكبر الهوة بين الأغنياء والفقراء سواء على مستوى الأفراد أو الدول، ومع اكتشاف الآثار الكارثية لهذه المسألة، بدأ التوجه نحو مفهوم جديد للتنمية يضع في اعتباره الفقر والبطالة، كمتغيرات أساسية يجب مواجهتها والعمل على القضاء عليها لنكن بصدد تنمية حقيقية، ومن هنا ظهرت فكرة التنمية المستدامة، ودورها وعلاقتها بالفقر والبطالة.

ثانيًا: أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من أهمية إعادة تعريف التنمية، ليس فقط كنمو اقتصادي ولكن كتوجه شامل يتعامل مع **الفقر والبطالة** وتوزيع الثروة بطريقة أكثر شمولية، فمع تطور مفهوم التنمية منذ السبعينات ليشمل الأبعاد الاجتماعية والبيئية، أصبح من الضروري فهم كيف تؤثر سياسات **التنمية المستدامة** بشكل مباشر على الحد من الفقر وتقليل معدلات البطالة، كما أن هذا البحث يساهم في تحسين الفهم حول تأثيرات التنمية على الأفراد والمجتمعات، مما يساعد صانعي القرار على تبني سياسات أكثر فاعلية واستدامة لتحقيق النمو الشامل، وهو ما يكسبه أهمية علمية وعملية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.

ثالثًا: إشكالية البحث:

---

(١) د. نور الدين شتوح: التنمية المستدامة وأهداف الألفية بين النظرية والتطبيق، مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية، المجلد الخامس، العدد الأول، الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي، ٢٠٢٠، ص ١٤٣ – ١٧٠.

تتمحور إشكالية البحث حول السؤال الرئيسي: إلى أي مدى تسهم سياسات التنمية المستدامة في معالجة الفقر والبطالة؟ وبناءً على ذلك، يتفرع منها تساؤلات فرعية مثل:

- ما هي أبعاد التنمية المستدامة؟
- ما هي العناصر الأساسية في سياسات التنمية المستدامة التي تسهم في مكافحة الفقر والبطالة؟
- ما هو تأثير ظاهرتي الفقر والبطالة على أبعاد التنمية المستدامة؟

رابعًا: منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي من خلال دراسة أبعاد التنمية المستدامة وتحليل تأثيرها وتأثرها بظاهرتي الفقر والبطالة، سيتم تحليل البيانات والإحصاءات المتعلقة بالدول النامية والمتقدمة التي اعتمدت على سياسات التنمية المستدامة، كما سيستخدم المنهج المقارن لمقارنة نتائج التنمية المستدامة بين دول مختلفة، مع التركيز على الدول التي نجحت في تقليل معدلات الفقر والبطالة.

خامسًا: خطة البحث:

في هذا البحث سنحاول أن نعرض لمفهوم وأبعاد التنمية المستدامة وتطورها، ثم علاقة التداخل بينها وبين ظاهرتي الفقر والبطالة، وذلك في مبحثين على النحو الآتي:

المبحث الأول: أبعاد التنمية المستدامة، وعلاقتها بالفقر والبطالة.

المبحث الثاني: الفقر والبطالة وتأثيرهما على التنمية المستدامة.

المبحث الأول

أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالفقر والبطالة

تمهيد وتقسيم:

تقوم التنمية المستدامة، على مجموعة من الأسس أهمها الأخذ في الاعتبار الحفاظ على خصائص ومستوى أداء الموارد الطبيعية الحالي والمستقبلي كأساس لشراكة الأجيال المقبلة في تلك الموارد، وهو ما يعرف بالبعد البيئي، والتركيز على تحسين الظروف المعيشية للمواطنين من خلال العمل على تطوير الأوضاع الاجتماعية وتوزيع العائدات بما يضمن الربط بين نجاح سياسات التنمية الاقتصادية وتحقيق التحسن في الأوضاع المجتمعية، وهو ما يعرف بالبعد الاجتماعي، ويتعلق بالتنمية البشرية، بالإضافة إلى ذلك فإن التنمية تقوم على فكرة تحقيق نمو وعائد اقتصادي يمكن أن يسهم في تحسين الحياة وتطوير المجتمع وتحقيق حياة أفضل، وهو البعد الاقتصادي الثالث للتنمية المستدامة، وسنعرض بالتفصيل لهذه الأبعاد على النحو الآتي:

المطلب الأول: الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة وعلاقتها بالفقر والبطالة.

المطلب الثاني: الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة وعلاقتها بالفقر والبطالة.
المطلب الثالث: الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة وعلاقتها بالفقر والبطالة.

المطلب الأول

الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة وعلاقتها بالفقر والبطالة

لا شك أن تحسين مستوى معيشة الأفراد يتم من خلال تلبية احتياجاتهم من السلع والخدمات. يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول تأثير الاقتصاد الحالي والمستقبلي على البيئة، مما يثير أهمية اختيار، تمويل، وتحسين التقنيات الصناعية المستخدمة في استغلال الموارد الطبيعية(٢). هذا البعد يعكس القدرة على إنتاج سلع وخدمات بشكل مستدام، مع الحفاظ على توازن اقتصادي يُدار بفعالية، ويمنع أي اختلال اجتماعي ناتج عن الأزمات الاقتصادية(٣)..

يتضمن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة زيادة الدخل الحقيقي بشكل تراكمي ومستمر على مر الزمن، على أن تكون هذه الزيادة أعلى من معدل نمو السكان. كما يشمل توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية، وحماية الموارد المتجددة من التلوث، وضمان الحفاظ على الموارد غير المتجددة لصالح الأجيال القادمة. إلى جانب ذلك، يركز على تحسين المستوى التعليمي والصحي والمعيشي للأفراد من خلال رفع القدرة الإنتاجية، وتوفير الأمن والاستقرار لتحسين المجتمع.

ويتطلب هذا البعد التخطيط الجيد وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة، بالإضافة إلى إنتاج سلع بجودة عالية، واستخدام التكنولوجيا المناسبة، وتدريب الموارد البشرية المتخصصة. كذلك، يستدعي وضع السياسات الاقتصادية الملائمة لضمان الإمداد الكافي والاستخدام الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات. يتطلب الأمر أيضًا تعزيز الإنتاجية، بدءًا من الرعاية الصحية والوقائية وتحسين السلامة في أماكن العمل، مرورًا بزيادة الإنتاج الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي، وانتهاءً بضمان إمداد كافٍ من المياه ورفع كفاءة استخدامها في التنمية الزراعية والصناعية(٤).

---

(٢) مني حلمي عباس محمد: التداخل بين أبعاد التنمية المستدامة والفقر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول، جامعة عين شمس، كلية التجارة، ٢٠١٥، ص٣٩٩- ٤٢٨.

(٣) شنافي نوال، خوني رابح: التنمية المستدامة: فلسفتها وأدوات قياسها، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد الثالث، العدد الأول، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٠٢٠، ص٦٧– ٧٨.

(٤) د. نور الدين شتوح: التنمية المستدامة وأهداف الألفية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص ١٤٣ – ١٧٠.

وبناء على ما سبق، يمكن القول بأن الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة تتكون من العناصر الآتية[٥]:

- المحافظة على الموارد الطبيعية: يتم ذلك من خلال موازنة استهلاك الموارد الطبيعية بين الأفراد، حيث يُلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستخدمون كميات أكبر بكثير من تلك التي يستغلها سكان البلدان النامية. لذلك، يجب تعزيز استخدام الوسائل الأكثر توافقًا مع البيئة للحد من الأضرار التي تُلحق بالتوازن البيئي وضمان استمرارية الموارد الطبيعية[٦].
- الاعتراف بالمسؤولية عن التلوث والعمل على معالجته: تُعد البلدان الصناعية الأكثر مسؤولية عن تراكم معدلات التلوث نتيجة الاستهلاك الهائل للمحروقات في الماضي، وهذا يجعلها تتحمل العبء الأكبر في مشكلات التلوث العالمية. ولأنها تمتلك الموارد المالية والتقنية والبشرية اللازمة، فإن هذه البلدان قادرة على استخدام تكنولوجيا أنظف وأقل استهلاكًا للموارد الطبيعية، مما يساعد في تحويل اقتصاداتها نحو حماية الأنظمة البيئية والعمل معها بدلًا من الإضرار بها.
- تقليص تبعية البلدان النامية: العلاقات الدولية بين البلدان الصناعية والنامية تحتاج إلى دراسة دقيقة. فعندما يقل استهلاك الموارد الطبيعية في الدول الغنية، يتباطأ نمو صادرات هذه الموارد من الدول الفقيرة، ما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية ويحد من إيرادات البلدان النامية، وهي إيرادات ضرورية لتنميتها. وبالتالي، يجب اتباع نمط تنموي جديد يعتمد على تنمية القدرات الذاتية والاكتفاء الذاتي من خلال تعزيز التعاون الدولي والإقليمي، سواء في التجارة أو الاستثمار الرأسمالي والبشري، وكذلك التوسع في استخدام التكنولوجيا المحسنة أو الأكثر نقاءً. [٧]
- تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر والسريع لمستويات المعيشة: يجب توجيه الموارد الطبيعية نحو تحسين مستويات المعيشة والتخفيف من حدة الفقر المطلق. ذلك

---

(٥) بوسماحة الشيخ: أبعاد وأهداف التنمية المستدامة، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، العدد التاسع، ٢٠١٥، ص ٢٨٩ – ٣٠٨.

(٦) د. عبد الرحمن محمد الحسن: التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، بحث مقدم لملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، السودان، ٢٠١١، ص٥.

(٧) بوسماحة الشيخ: أبعاد وأهداف التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص ٢٨٩ – ٣٠٨.

لأن هناك ارتباطًا وثيقًا بين الفقر وتدهور البيئة، وكذلك النمو السكاني السريع والتخلف الناتج عن التاريخ الاستعماري والتبعية المطلقة للقوى الرأسمالية(٨).

- المساواة في توزيع الموارد: يتطلب التخفيف من حدة الفقر وتحسين مستويات المعيشة مساهمة كل من الدول الغنية والفقيرة، حيث أصبحت المساواة في توزيع الموارد وسيلة هامة لتحقيق التنمية. وتعني هذه المساواة تقليص الفجوات في فرص الوصول إلى التعليم والخدمات الاجتماعية، وكذلك الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى، وضمان حرية الاختيار في المجتمع. الفرص غير المتساوية في الوصول إلى هذه الحقوق تشكل عقبة أمام التنمية، بينما تساهم المساواة في تعزيز التنمية والنمو الاقتصادي الذي يعتبر ضرورياً لتحسين مستويات المعيشة.
- الحد من تفاوت الدخل: يجب العمل على تقليل الفوارق المتزايدة في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية، لا سيما في البلدان الصناعية. كما يجب توفير الفرص للفقراء الذين لا يمتلكون أراضٍ في مناطق أخرى أو للمهندسين الزراعيين العاطلين، بالإضافة إلى تقديم القروض للقطاعات الاقتصادية غير الرسمية وجعلها مشروعة. تحسين فرص التعليم والرعاية الصحية، خاصة للنساء، يلعب دوراً هاماً في تعزيز التنمية. وقد أثبتت سياسات تحسين فرص الحصول على الأراضي والتعليم والخدمات الاجتماعية أنها أساسية في تحقيق التنمية السريعة والنمو في دول مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية وتايوان(٩).

ومن خلال ما سبق، يتضح لنا أن ثمة علاقة كبيرة بين الفقر والبطالة، وبين تحقيق التنمية المستدامة، ذلك أن تنامي عدد المحرومين والعاطلين والمهمشين والفقراء والمعدومين، يؤدي إلى صعوبة تحقيق أبعاد التنمية المستدامة بصفة عامة، والاقتصادية بصفة خاصة، وقد أقر المجتمع الدولي أن تحقيق التنمية المستدامة، يتطلب التصدي لظاهرة الفقر بأسبابه وصوره، كونها من القضايا ذات الأولوية، ولذلك اعتبرت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن الفقر يمثل مشكلة بالغة الأهمية، وأكدت في قرارها منذ عام ١٩٩٤ بشأن حقوق الإنسان، أن الفقر البالغ والحرمان الاجتماعي يشكلان انتهاكًا خطيراً لكرامة الإنسان، ومن ثم يتطلبان اتخاذ تدابير عاجلة

---

(٨) عبد العزيز بن عبد الله السنبل: دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة، ورقة مقدمة لمؤتمر التنمية والأمن في الوطن الربي، في الفترة من ٢٤ – ٢٦ سبتمبر ٢٠٠١، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠١، ص٢٠.

(٩) د. حسين بن الطاهر: التنمية المحلية والتنمية المستدامة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ٢٤، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ٢٠١٢، ص٤٥٣– ٤٦٨.

على الصعيدين الوطني والدولي لوضح حد لهما[١٠]، وهو الأمر الذي ورد وتم التأكيد عليه في العديد من التقارير والجمعيات واللجان والمنظمات العالمية التي تضمنت تعهدات دولية بالالتزام بتطبيق أهداف التنمية الألفية، لاسيما التي ترمي إلى القضاء على الفقر والعوز[١١].

وعليه، فإن التنمية الاقتصادية المستدامة، ترتبط ارتباط وثيق بالقضاء على الفقر والبطالة، من خلال تحسين معدلات الدخل وفرص العمل والقضاء على البطالة، وإنهاء التهميش لفئات المجتمع المختلفة، وإتاحة حيازة الأراضي الواسعة وغير المنتجة للفقراء، بالإضافة لتقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية وإكسابها الشرعية، وتحسين فرص التعليم والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة في كل مكان، وتجب الإشارة إلى أن سياسة تحسين فرص الحصول على الأراضي والتعليم وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية.

فمن خلال الاستدامة الاقتصادية الناتجة عن العناصر السابقة، يمكن أن تكون هناك معدلات مقبولة للتنمية وفي الوقت نفسه الحفاظ على البيئة وثرواتها، وضمن حقوق الأجيال القادمة.

---

(١٠) يراجع: إبراهيم سليمان مهنا: التحضر وهيمنة المدن الرئيسة في الدول العربية، أبعاد وآثار على التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، مركز الإمارات والدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد الرابع والأربعون، ٢٠٠٠، ص٢٣.

(١١) د. صليحة مقاوسي: تقليص الفقر والتهميش بواسطة التنمية المستدامة، مقاربة حالة الجزائر، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، السنة التاسعة، العدد السادس والعشرين، أكتوبر، ٢٠٠٨، ص٣٣١، ٣٣٢.

المطلب الثاني

الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة وعلاقتها بالفقر والبطالة

تتميز التنمية المستدامة بأنها تتضمن بعداً اجتماعياً وإنسانياً، يتمحور حول تحقيق العدالة في التوزيع، تحسين الصحة والتعليم، وتعزيز المساواة الاجتماعية والسياسية، بالإضافة إلى توسيع فرص المشاركة السياسية (١٢)، بمفهوم آخر، تسعى التنمية المستدامة إلى توفير بيئة إنسانية ملائمة تضمن حياة أطول وصحة أفضل، بحيث يصبح الاقتصاد في خدمة الإنسان، وليس العكس (١٣).

فيعني البعد الاجتماعي للاستدامة كيفية تحقيق النمو الذي يراعي جميع الأبعاد الإنسانية، بما في ذلك الاقتصادية، الاجتماعية، والأخلاقية. ولن يتحقق ذلك إلا بالقضاء على كافة أشكال الإخلالات والفوارق، سواء كانت داخل المجتمع الواحد بين الفئات المختلفة، أو على مستوى العلاقات بين دول الشمال والجنوب، أو حتى بين الأجيال المختلفة (١٤).

ويرى البعض أنه لكي يتحقق البعد الاجتماعي للاستدامة فيجب إرساء أسس مجتمع مدني إرساء راسخا، مع جعل الحكومة مسئولة تماما أمام الشعب. ويجب أن يتوقف التعارض بين الأسواق والحكم بين المبادرة الفردية والسياسية العامة، إذا كان الهدف هو توسيع نطاق اختيارات الإنسان من أجل اليوم ومن أجل المستقبل(١٥).

ونظراً لأهمية البعد الاجتماعي للتنمية، عقدت الأمم المتحدة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن، الدنمارك، عام ١٩٩٥، والذي تمحور حول موضوع "وضع التنمية الاجتماعية في قلب الاهتمامات السياسية العالمية". كان الهدف من هذا المؤتمر هو جذب الانتباه العالمي نحو إيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية الرئيسية التي تواجه العالم. وقد حضر المؤتمر ممثلو ١٨٦ بلداً، بينهم ١١٧ رئيس دولة أو حكومة، وقد انتهى المؤتمر باتفاق مهم تعهدت

---

(١٢) مأمون أحمد محمد النور: التنمية المستدامة، مجلة الأمن والحياة، العدد٣٦١، الخرطوم، السودان، ٢٠١١، ص٦٠.

(١٣) نوال شنافي: التنمية المستدامة، فلسفتها وأدوات قياسها، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد ٣، العدد الأول، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٠٢٠، ص٦٧– ٧٨.

(١٤) حافظ بن عمر: البعد الاجتماعي في التنمية المستدامة بتونس :العمل والبطالة والفقر كمؤشرات قياس مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، مركز جيل البحث العلمي، العدد الثالث عشر، ٢٠١٥، ص٥٧ –٧٤.

(١٥) علي زيد الزعبي وآخرين: التنمية المستدامة: المفهوم والمكونات ومؤشرات القياس، حوليات آداب عين شمس، مجلد ٣٧، جامعة عين شمس – كلية الآداب، ٢٠٠٩، ص ٢٢٩– ٢٧٠.

بموجبه الدول بالعمل على تحقيق أهداف محددة في مجال التنمية الاجتماعية. وتمخض عن هذا المؤتمر إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية، الذي تضمّن التزامات واضحة بالعمل على القضاء على الفقر، وتحسين الصحة والتعليم، والسعي نحو تحقيق العمالة الكاملة. كما اتفقت الدول على برنامج عمل يتكون من مائة فقرة، يحدد الاستراتيجيات والأهداف المتعلقة بتحسين نوعية حياة الأفراد في جميع أنحاء العالم.

تجلّت أهمية هذا المؤتمر في تركيزه على الاحتياجات الأكثر إلحاحًا بالنسبة للأفراد، مثل سبل المعيشة، الدخل، الصحة، التعليم، والأمن الشخصي. من خلال تحديد الأولويات، رفع مؤتمر القمة المعايير العالمية لتحقيق التقدم الاجتماعي، كما نبّه المؤسسات المالية العالمية إلى ضرورة أن تأخذ جميع الخطط الاقتصادية في الاعتبار تأثيراتها الاجتماعية.(١٦).

وقد تمثلت أهداف البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة وفقًا في الآتي(١٧):

- القضاء على الفقر المطلق بحلول موعد يحدده كل بلد وفقًا لقدراته.
- دعم العمالة الكاملة كأحد الأهداف الأساسية للسياسة العامة في جميع الدول.
- تشجيع التكامل الاجتماعي القائم على تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها.
- تحقيق المساواة والإنصاف بين المرأة والرجل، بهدف إزالة الفوارق بين الجنسين.
- تسريع وتيرة التنمية في إفريقيا والبلدان الأقل نمواً لتحقيق تقدم ملموس.
- إدراج أهداف التنمية الاجتماعية ضمن برامج التكيف الهيكلي للسياسات الاقتصادية.
- تهيئة بيئة شاملة، سواء اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو قانونية، لتمكين السكان من تحقيق التنمية الاجتماعية.
- تمكين الجميع من الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية الأولية على قدم المساواة.
- تعزيز التعاون الدولي لتحقيق التنمية الاجتماعية من خلال الأمم المتحدة.

كان لهذه الأهداف أثر مباشر في بناء مؤشرات تنموية تتيح قياس نتائج الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر. وقد ساهمت هذه الأهداف في تطوير مؤشر التنمية البشرية المستدامة، الذي يعكس قدرة الدول على تلبية الاحتياجات الأساسية المادية والمعنوية لمواطنيها. والتي كانت سببًا في بناء مؤشر التنمية البشرية المستدامة، وهو مؤشر من مركب

---

(١٦) – يراجع تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، الدانمرك، ٦ –١٢ آذار ١٩٩٥، ص٥–١٢.

(١٧) الياس أبو جودة: التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد ٧٨، تشرين الأول، ٢٠١١، متاح عبر العنوان الإلكتروني التالي: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content تاريخ الاطلاع ٢٠٢٣/٥/١٠.

واحد يتضمن في داخله كافة المؤشرات المتعلقة بإشباع تلك الحاجات وبهدف تسهيل المقارنة والمتابعة والتقييم والتطوير، وهو ما عرف بدليل التنمية البشرية[١٨] HDI، ويتكون مؤشر قياس التنمية البشرية – دليل التنمية البشرية من ثلاث مجموعات من البيانات هي الدخل القومي الإجمالي للفرد، وأمد الحياة عند الولادة، ومستوى التعليم[١٩].

ويسمح مؤشر التنمية البشرية بتقييم جزء من متطلبات التنمية البشرية الواسعة، إلا أنه لا يعكس عدم المساواة في الدخل والفقر والقدرة على النفاذ إلى التعليم والصحة والتفاوت بين الجنسين، وهو ما دفع إلى مراجعة المؤشر من قبل واضعي تقرير ٢٠١٠ واقتراح مؤشر التنمية البشرية المعدل بعدم المساواة، ودليل الفوارق بين الجنسين الذي يركز على تمكين المرأة إضافة إلى دليل الفقر المتعدد الأبعاد الذي يقيس أبعاد الفقر التي لا صلة لها بالدخل، وفي عام ٢٠١٤ أطلق دليل التنمية البشرية حسب الجنس والذي يقارن قيمة دليل التنمية البشرية بين الجنسين[٢٠].

ويتم حساب مؤشر التنمية البشرية لكل بلد بناءً على ثلاثة معطيات رئيسية (الدخل، التعليم، ومتوسط العمر المتوقع)، ويعبر عن هذا المؤشر كنقطة تتراوح بين ٠ و١. كلما اقتربت النقطة من ١، كان مستوى التنمية البشرية في البلد المعني مرتفعًا، والعكس صحيح. يتم ترتيب الدول تصاعديًا وفقًا لهذا المؤشر، حيث تُصنف إلى أربع مجموعات بناءً على قيمة النقطة، من البلدان ذات التنمية البشرية العالية إلى البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة.

ويوضح الجدول رقم واحد طريقة تصنيف الدول حسب دليل التنمية البشرية

جدول رقم (١)

تصنيف الدول حسب دليل التنمية البشرية

دليل التنمية البشرية	القيمة
تنمية بشرية مرتفعة جدًا	**١ – ٠,٨**
تنمية بشرية مرتفعة	**٠,٧٩ – ٠,٧**
تنمية بشرية متوسطة	**٠,٦٩ –٠,٥٥**

(١٨) وهو متوسط هندسي لمتوسط الإنجاز في المكونات الرئيسية للتنمية البشرية والمتمثلة في مستوى الصحة والتعليم والمعيشة وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩٠ من أجل قياس مستوى التنمية داخل ١٨٩ بلد في العالم ويتم حساب هذا المؤشر سنويًا، وينشر ترتيب البلدان وفقًا للنقطة التي حصلوا عليه في التقرير.

(١٩) طلال عباسي: تحليل واقع الفقر والتنمية البشرية في الدول العربية، دراسة حالة لمجموعة دول عربية، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد ١٤، العدد الأول، ديسمبر ٢٠١٩، ص ١٦٢.

(٢٠) أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها، التحديث الإحصائي لعام ٢٠١٨، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٨، ص٢.

تنمية بشرية منخفضة	**٠,٥٤٩ – ٠**

المصدر: دليل المؤشرات التنموية الدولية، قواعد البيانات، الطبعة الأولى، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أبريل ٢٠١٩، ص١٣.

ويعتمد دليل التنمية البشرية على مؤشرات كمية للقياس هي الدخل والتعليم، الصحة، إلا أنه قد لوحظ أن هذه المؤشرات الكمية غير كافية، إذ من الضروري الاهتمام بالمؤشرات النوعية للتنمية البشرية وفي المقدمة منها، التمكين والإنصاف والاستدامة، وهي العناصر التي ارتبطت بمقومات حرية الإنسان في عيش الحياة الكريمة الخالية من الفقر التي ينشدها[٢١].

ويعرض الجدول رقم (٢) لترتيب الدول العربية في مؤشر التنمية البشرية، وفقًا لما ورد في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٢٢، حيث يتضح من الجدول أن الإمارات العربية المتحدة تحتل المرتبة الأولى عربيًا في دليل التنمية البشرية لسنة ٢٠٢٢، والمركز الخامس والعشرين عالميًا، تليها في الترتيب البحرين في المرتبة الثانية عربيا، و٣٥ عالميًا، ثم تأتي السعودية في المرتبة الثالثة عربيًا، و ٣٨ عالميًا، وجاءت قطر في المرتبة الرابعة عربيًا، و ٤٢ عالميًا، تلتها الكويت في المرتبة الخامسة عربيًا والخمسون عالميًا، ثم جاءت سلطنة عمان في المرتبة السادسة عربيًا والرابعة والخمسون عالميًا، علمًا بأن هذه الدول الست العربية تعد ضمن الدول ذات مؤشر التنمية البشرية المرتفع جدًا وفقا لمؤشر التنمية البشرية لسنة ٢٠٢٢.

وجاء في المرتبة من السابعة عربيًا إلى الثالث عشر، دول الجزائر، وتونس ومصر والأردن وليبيا، وفلسطين، ولبنان، حيث احتلت هذه الدول الترتيب ٩١، ٩٧، ٩٧، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٦، ١١٢، ١٢١ عالميًا، وصنفت هذه الدول ضمن تقسيم مؤشر التنمية المستدامة إلى معدل الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، بينما جاءت العراق في المرتبة الرابعة عشر عربيًا، و١٢١ عالميًا، والمغرب في المرتبة الخامسة عشر و١٢٣ عالميًا ودخلت ضمن دول ذات التنمية البشرية المتوسطة.

ويلاحظ كذلك من خلال الجدول رقم ٢ أيضًا أن هناك اختلاف طفيف في الترتيب العالمي خلال أداة التنمية البشرية لعام ٢٠٢٠، وعام ٢٠٢٢، حيث بقيت الإمارات في الصدارة عربيًا لكنها تراجعت مركزًا واحدًا عالميا في عام ٢٠٢٢، وبقيت البحرين في المرتبة الثانية عربيا والخامسة والثلاثون عالميًا خلال عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢٢، في حين تقدمت السعودية في الترتيب العالمي ثلاث مراكز من الثامن والثلاثون عام ٢٠٢٠ إلى الخامس والثلاثون خلال عام ٢٠٢٢، وجاءت قطر في نفس الترتيب العالمي في حين تحسنت الكويت عالميًا من المركز الرابع

(٢١) طلال عباسي: تحليل واقع الفقر والتنمية البشرية في الدول العربية، مرجع سابق، ص ١٦٤، ١٦٥.

والخمسون عام ٢٠٢٠ إلى الخمسون عام ٢٠٢٢، في حين تراجعت سلطنة عمان من المركز الحادي والخمسون عالمياً عام ٢٠٢٠ إلى المركز الرابع والخمسون عام ٢٠٢٢[٢٢].

جدول رقم (٢)

ترتيب دليل التنمية البشرية في الدول العربية

الدولة	دليل التنمية البشرية حسب القيمة ٢٠٢٢	دليل التنمية البشرية حسب الترتيب العالمي ٢٠٢٢	دليل التنمية البشرية حسب الترتيب العالمي ٢٠٢٠
الإمارات العربية المتحدة	٠,٩١١	٢٦	٢٥
البحرين	٠,٨٧٥	٣٥	٣٥
المملكة العربية السعودية	٠,٨٧٥	٣٥	٣٨
قطر	٠,٨٥٥	٤٢	٤٢
الكويت	٠,٨٣١	٥٠	٥٤
عُمان	٠,٨١٦	٥٤	٥١
الجزائر	٠,٧٤٥	٩١	٩٦
تونس	٠,٧٣١	٩٧	٩٤
مصر	٠,٧٣١	٩٧	٩٧
الأردن	٠,٧٢٠	١٠٢	١٠٤
ليبيا	٠,٧١٨	١٠٤	١١٧
فلسطين	٠,٧١٥	١٠٦	١٠٩
لبنان	٠,٧٠٦	١١٢	١٠٣
العراق	٠,٦٨٦	١٢١	١٢٢
المغرب	٠,٦٨٣	١٢٣	١٢٢

الجدول إعداد الباحث

مصدر البيانات: – تقرير التنمية البشرية ٢٠٢٢: زمن بلا يقين، حياة بلا استقرار، رسم مستقبلنا في عالم يتحول، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، ٢٠٢٢.

المطلب الثالث

الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة وعلاقتها بالفقر والبطالة

يعتبر البعد البيئي في التنمية المستدامة هو البعد الأكثر أهمية، ويكتسب البعد البيئي للتنمية المستدامة هذه الأهمية لأنه يركز على معالجة علاقة التنمية بالبيئة من خلال وضع الأساسيات

(٢٢) تقرير التنمية البشرية ٢٠٢٢، ص ٢٧٨.

التي تقوم عليها الحدود التي يجب ألا تتعداها، فهذا البعد يتمثل في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل على أساس مستدام وتوقع ما قد يحدث للنظم الإيكولوجية من جراء التنمية للاحتياط والوقاية(٢٣).

حيث جاءت فكرة التنمية المستدامة من فكرة الاهتمام بالبيئة والحفاظ عليها وعلى ما تتضمنه من موارد لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية، حيث تطرح التنمية المستدامة بتأكيدها على مبدأ الحاجات البشرية، مسألة السلم الصناعي، أي الحاجات التي تكفل النظام الاقتصادي بتلبيتها، إلا أن الطبيعة قد وضعت حدوداً يجب تحديدها واحترامها في مجال التصنيع والهدف من وراء كل ذلك هو التسيير والتوظيف الأحسن للرأسمال الطبيعي بدلًا من تبذيره، وترتكز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة تقول بأن استنزاف الموارد البيئية الطبيعية، التي تعتبر ضرورة لأي نشاط زراعي أو صناعي، سيكون له آثاراً ضارة على التنمية والاقتصاد بشكل عام، ولذلك فإن أول بند في مفهوم التنمية المستدامة هو مراعاة الأمن البيئي(٢٤).

ويعتبر البعد البيئي أحد الركائز الأساسية التي ترتكز عليها عملية التنمية المستدامة، وذلك راجع للتلازم الكبير بين مصطلحي البيئة والتنمية والذي نادت به لجانا وملتقيات وقمم عالمية، وتتحقق الاستدامة البيئية اعتماد على التقرير النهائي لقمة الأرض عن التنمية المستدامة في جوهانسبرغ سنة ٢٠٠٢ المتعلق بأنواع التنمية المستدامة والأهداف الأساسية من تحقيقها، حيث انتهى الإعلان إلى أن الاستدامة البيئية تتحقق من خلال المحافظة على قاعدة ثابتة من المحافظة على الموارد الطبيعية(٢٥).

والبعد البيئي أو الاستدامة البيئية لها خمسة مكونات رئيسية لاستدامتها، وهي(٢٦):

١. **الأنظمة البيئية** :تعتبر الدولة ذات استدامة بيئية عندما تتمكن من الحفاظ على أنظمتها الطبيعية في حالة صحية جيدة، وتعمل على تحسين هذه الأنظمة بدلاً من السماح بتدهورها.

---

(٢٣) مني حلمي عباس محمد: التداخل بين أبعاد التنمية المستدامة والفقر، مرجع سابق، ص ٣٩٩ – ٤٢٨.

(٢٤) رشيد بوعافية: التنمية المستدامة والحد من الفقر في اقتصاديات الدول النامية، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد ٢١، العدد الثاني، ٢٠١٨، ص١١–٤٠.

(٢٥) نوال شنافي: التنمية المستدامة، فلسفتها وأدوات قياسها، مرجع سابق، ص٦٧– ٧٨.

(٢٦) علي زيد الزعبي وآخرين: التنمية المستدامة: المفهوم والمكونات ومؤشرات القياس، مرجع سابق، ص ٢٢٩– ٢٧٠.

٢. **تقليل الضغوطات البيئية** :تتحقق الاستدامة البيئية عندما تكون الضغوطات البشرية على البيئة قليلة، بحيث لا تُحدث تأثيرات كبيرة على الأنظمة الطبيعية.
٣. **تقليل الهشاشة الإنسانية** :تكون الدولة أكثر استدامة بيئيًا عندما تكون أنظمتها الاجتماعية وسكانها أقل عرضة للتدهور البيئي. كلما قل تعرض المجتمع للتأثيرات البيئية، كان النظام أكثر استدامة.
٤. **القدرة الاجتماعية والمؤسسية** :تتحقق الاستدامة البيئية عندما تكون الدولة قادرة على إنشاء أنظمة اجتماعية ومؤسسية فعالة تستجيب للتحديات البيئية.
٥. **القيادة الدولية** :تكون الدولة ذات استدامة بيئية عندما تتعاون دوليًا لتحقيق الأهداف المشتركة في حماية البيئة العالمية وتقليل التأثيرات البيئية العابرة للحدود.

يمكن القول أن تحقيق **التنمية البيئية** يتوقف على عاملين رئيسيين:

- **السكان** :بالرغم من أن تزايد السكان يُعد واحدًا من التحديات البيئية، إلا أن دور الإنسان ليس دائمًا سلبيًا. الإنسان يمكن أن يكون محفزًا للاقتصاد وأيضًا عنصرًا مؤثرًا على البيئة، إما من خلال المحافظة عليها أو بإلحاق الضرر بها.
- **التكنولوجيا** :من خلال استخدام المهارات والأدوات التكنولوجية، يمكن المحافظة على البيئة والاستغلال الأمثل للموارد دون الإضرار بها.

وترتبط البيئة بالنشاط الاقتصادي على أساس أن النمو الاقتصادي قد جاء على حساب إلحاق دمار وأضرار بالغة الخطورة بالبيئة، وبجانب ذلك فإن الاعتقاد ذهب وربط بين التنمية المستدامة بالوضع البيئي الراهن والذي ستؤول إليه المجتمعات جراء الاستخدام المتزايد لموارد البيئة، على أساس أن التناقص في رصيد الموارد البيئية الطبيعية بسبب الاستخدام المفرط المتزايد لهذه الموارد والذي سيؤدي إلى ارتفاع تكاليفها في المستقبل، كذلك فإن عدم اتخاذ السياسات البيئية الضرورية والتزايد المحتمل للحد من التدهور البيئي المحتمل وآثاره، وهذا بدوره يعني تحويل التكاليف المباشرة وغير المباشرة لأجيال المستقبل، وهذه التكاليف تتمثل في النفقات الاقتصادية كتكلفة مباشرة وغير مباشرة بينما تنعكس النفقات غير المباشرة في الآثار البيئية السالبة وما تتطلبه من معالجة وتدهور البيئة واستغلال مواردها للتنمية الاقتصادية دون إهلاكها والمحافظة عليها(١).

---

(١) محمد الجاك أحمد: النشاط الاقتصادي، البيئة، التنمية المستدامة واستراتيجيات مواجهة الفقر، مجلة السودان، السودان، مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، السنة الثانية، العدد الثاني، أبريل، ٢٠٠٨، ص١٨٣.

المبحث الثاني

الفقر والبطالة وتأثيرهما على التنمية المستدامة

تمهيد وتقسيم:

يعد تحقيق التنمية المستدامة أحد أعظم التحديات التي تواجه الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ذلك أنه ما زال أكثر من مليار نسمة يعانون من الفقر، ولا يمكن لهم الحصول على الموارد الأساسية، كالتعليم والخدمات الصحية وينمو سكان العالم اليومي بمعدل ١,٧% سنوياً، وهو ما يعني نمو قدره ١٠٠ مليون نسمة تقريباً في السنة الواحدة، وأغلب هذه الزيادات توجد في البلدان النامية والفقيرة، وهو الأمر الذي يزيد من أثر الفقر، نتيجة ضعف الإنتاج والزراعة وعدم وجود الغذاء الكافي للقضاء على الفقر، وفي الوقت نفسه، فإن المجتمع الدولي ومؤسساته الدولية المختلفة، أكدت على أن هدف التنمية المستدامة الأول، يجب أن يكون القضاء على الفقر، وهو ما انتهى إليه جدول الأعمال الجديد للتنمية المستدامة والذي يهدف إلى إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الازدهار ورفاه الناس وفي الوقت نفسه حماية البيئة بحلول عام ٢٠٣٠(١).

بالإضافة إلى ذلك، فإن مساهمة الفئات الفقيرة في التنمية الاقتصادية معدومة، وتبدو جلية في ممارساتها للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، وهي عبء على الاقتصاد الحضري بأبعادها المختلفة، ولذلك يمكن اعتبار الفقر والهامشية الاقتصادية جزءً متكاملًا ونتاجًا للامتداد الرأسمالي في الاقتصاد الحضري لمجتمعات العالم النامي، ولذلك أقر المجتمع الدولي البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، المتمثلة في التنمية البشرية المستدامة، التي تتطلب التصدي للفقر بأسبابه وأشكاله، باعتباره من القضايا ذات الأولوية ضمن الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك توجهاتها نحو التحكم في تطوير رأس المال بكل تفرعاته البشرية والمادية والطبيعية، إلى جانب إشراك الفئات المحرومة في كل الأنشطة، وإحداث التكافؤ بين الفقراء والأغنياء، من خلال المساهمات التي تقدمها بعض الدول والجهات المعنية بتفعيل العناصر التي تقوم عليها التنمية المستدامة(٢).

وعليه، فإن الفقر والبطالة يعد أحد المعوقات الأساسية لعملية التنمية المستدامة، فكلما زادت معدلات الفقر، وزادت البطالة، كلما قلت فرص تحقيق التنمية المستدامة، ولذلك اعتبرت الأمم

---

(١) – أهداف التنمية المستدامة: دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ الهدف (١) من أهداف التنمية المستدامة، الحد من الفقر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، UNDP، ص٣.

(٢) د. صليحة مقاوسي: تقليص الفقر والتهميش بواسطة التنمية المستدامة، مقاربة حالة الجزائر، مجلة عالم التربية، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، السنة التاسعة، العدد ٢٦، أكتوبر ٢٠٠٨، ص٣٢٧.

المتحدة أن الفقر هو الهدف الأول والأهم للتنمية المستدامة، والذي يجب القضاء عليه، لتحقيق التنمية المستدامة، وسنحاول في هذا المبحث، أن نعرض لتطور ظاهرتي الفقر والبطالة وبيان أسبابهما، وآثارهما الاقتصادية، على التنمية المستدامة، وذلك في مطلبين على النحو الآتي:

المطلب الأول: تطور ظاهرة الفقر وأسبابه وانعكاساته على التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: تطور ظاهرة البطالة وأسبابها وآثارها الاقتصادية.

المطلب الأول

تطور ظاهرة الفقر وأسبابه وانعكاساته على التنمية المستدامة

إن انتشار الفقر والبطالة وسط المجتمع هو أحد أكبر الإشكالات التي تواجه عملية التنمية، ولتحقيق أهداف التنمية لابد من تحقيق العدالة الاجتماعية ورفع مستوى سكان الريف والنساء والأطفال بالتعليم والتدريب والمشروعات المنتجة، وذلك بهدف بناء الطاقات الإنتاجية الجديدة وتحقيق الأهداف التي تتطلبها التنمية في أي مجتمع(١).

وواقع الأمر، فإنه من المتفق عليه، أن ظاهرتي الفقر والبطالة هما ظُلة ملازمة للتطور المجتمعي عبر الأجيال المختلفة، وبذلك فهي وليدة لأسباب قاهرة ونسيج متداخل من الظروف الطبيعية القاهرة والأسباب البشرية المتعددة والتي يلعب فيها سوء التقدير والأطماع البشرية وحب الذات والتسلط الاقتصادي والاجتماعي العالمي والإقليمي والقطري دوراً رئيساً، وهي في نفس الوقت عقبة في طريق أي عملية تنموية، يجب معالجتها ومكافحتها، بحيث لا يمكن أن تنجح أي نظرة تنموية شاملة بعيدة المدى، إلا إذا كانت قائمة على فهم وتحليل لجذور وأسباب الظاهرة مع الأخذ في الاعتبار خصوصيتها وتنوعها من بلد لآخر.

ولكي نحاول أن نفهم طبيعة العلاقة بين التنمية المستدامة والفقر، سنحاول أن نعرض لواقع ومعدلات الفقر في العالم وخصوصاً الدول النامية، ثم لأسبابه، ومن ثم طبيعة العلاقة بين الفقر والتنمية، وذلك في فرعين على النحو الآتي:

الفرع الأول: تطور ظاهرة الفقر من فقر الدخل إلى الفقر متعدد الأبعاد.

الفرع الثاني: أسباب الفقر في العالم وأثره على التنمية المستدامة.

---

(١) عثمان سليمان محمد سليمان: أهداف التنمية في الألفية الثالثة ودورها في تقليص الفقر في الدول النامية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، السودان، ٢٠١٣، ص٦١.

الفرع الأول

تطور ظاهرة الفقر من فقر الدخل إلى الفقر متعدد الأبعاد

انتهينا من قبل إلى أن الفقر هو تدني القدرة الاقتصادية للأفراد، وعدم الحصول على الدخل الكافي والرعاية الصحية والغذاء والمسكن الملائم، والتي يترتب عليها الحرمان من المشاركة في صنع القرار وعدم القدرة على المطالبة بالحقوق السياسية والاجتماعية، وعدم كفاية القدرة على فرص تحسين حياة المرء.

وقد مرت ظاهرة الفقر بعدة تطورات، نتيجة اعتبار مفهوم الفقر مفهوم نسبي يزخر بالعديد من التعريفات والمنهجيات، ومن غير المتوقع الوصول إلى تعريف مقبول عالمياً له ولا لأداة متفق عليها لقياسه، نظراً لأن للفقر أبعاداً غير موضوعية لا تقل أهمية عن الموضوعية، ففي البداية تم الربط بين ظاهرة الفقر وعدم العدالة في توزيع الدخل، من خلال الربط بين المستوى المتنامي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الذي يمثل الهدف الأساسي للسياسات الاقتصادية، وبين انخفاض عدد الفقراء في المجتمع، وهو ما يعرف بفقر الدخل، إلا أن الرأي السائد اليوم قد تغير إذ أصبح الفقر لا يمكن قياسه من الناحية النقدية فقط، بل هو ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد تنشأ من تفاعل العمليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، التي تفاقم العوز الذي يواجه الفقراء؛ فالنمو الاقتصادي ليس شرطًا كافيًا للتخفيف من وطأة الفقر، وإنما يجب أن يكون هناك توسع يمكنه خلق فرص عمل جديدة وكافية ومستويات دخول لكل فئات المجتمع تفوق حد الفقر.

وبرغم هذه الصعوبات التي توجد عند ابتكار تعريف للفقر، فإنه إجمالًا كان ينظر للفقر في البداية من منظور الدخل، ثم انتقل هذا النظر إلى منظور المستوى المعيشي، ثم لمنظور الاحتياجات الأساسية، وأخيراً منظور القدرة، وهو الأمر الذي نتج عنه وجود تحول في مفهوم الفقر، وكذلك في طرق قياسه فظهر ما يعرف بالفقر متعدد الأبعاد الذي أصبح يتخذ مقياساً لمعرفة أبعاده وتأثيره في عملية التنمية المستدامة.

فبالنسبة لمنظور الدخل فقد كان ينظر للفقر من خلال الدخل ويتحدد بخط الدخل، وهو المستوى من الدخل الذي يكفي لضمان الحد الأدنى من الغذاء والاستهلاك الأساسي للفرد، ثم تطور الأمر للنظر للمستوى المعيشي، فقرر البنك الدولي في تقريره عام ١٩٩٠ أن الفقر هو عدم القدرة على الوصول إلى مستوى أدنى للمعيشة، أي عدم إمكانية الأفراد في الحصول على أقل حقوقهم في العيش كإنسان، من خلال تحديد مفهوم المستوى المعيشي وقياسه والحد الأدنى منه والحدة الشاملة للفقر، فمن ناحية مقياس الفقر فإن دخل العائلة ومتوسط نفقات الأسرة يعتبران مقياسان كافيان لمستوى المعيشة، ولكنه لا يشمل الأبعاد الأخرى للرفاهية كالصحة والتعليم

والعمر المتوقع، أما الحد الأدنى للمعيشة فهو النفقات التي تكفي لشراء الحد الأدنى من الضرورات الأساسية، وكذلك يكفي للمشاركة في الحياة اليومية للمجتمع، وأخيراً الحد الشاملة للفقر هو تحديد أعداء الفقر كنسبة من السكان(١).

ثم تطور الأمر فبدأ ينظر للفقر من منظور الاحتياجات الأساسية، والتي تعني الحرمان من المتطلبات المادية اللازمة للوفاء بالحد الأدنى المقبول من الاحتياجات الأساسية والخدمات التعليمية، وتوفير فرص العمل وغيرها من الخدمات التي لو توفرت للإنسان فلن يسقط في حلقة الفقر، ثم تحول النظر للفقر من خلال منظور القدرة، فتم تعريفه بأنه حرمان شديد من الحياة المرضية والحرمان المادي من الدخل والصحة والتعليم والمعاناة من التعرض للمخاطر كالمرض والعنف والجريمة والكوارث والانتزاع من الدراسة وعدم قدرة الشخص على إسماع صوته وتهميشه وانعدام أو نقص حريته المدنية والسياسية(٢)، ومن هنا بدأ ينظر للفقر من مفهوم التنمية البشرية الشاملة والمستدامة بأنه الحرمان المادي والحرمان من خيارات وفرص العيش عيشة كريمة وافتقار الإنسان للعيش بحرية وكرامة واحترام الذات وتقدير الأخرين والحرمان من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وشل قدرة الإنسان على الإبداع، ومن هنا أصبح الفقر لا يقتصر على فقر الدخل فقط، بل هناك فقر متعدد الأبعاد يتعلق بالقدرة على التعليم والإبداع والحصول على حياة كريمة خالية من الأمراض، وبدأ ينظر للفقر على أنه ليس عدم توفر بعض الحاجات المادية فقط، وإنما يتضمن كذلك الإشارة لفقدان بعض الأمور غير المادية كالمشاركة السياسية والمشاركة في الحياة المجتمعية(٣).

وعلى إثر الأزمات المالية والكوارث الطبيعية التي عاشها الإنسان في العقود الأخيرة، وما أسفرت عنه من تهديدات لمصادر الدخل وأنماط الحياة لملايين البشر، كان لابد من تطور مفهوم الفقر والبحث عن مؤشرات جديدة لقياسه، تتماشى مع الهدف من التنمية المستدامة، المتمثل في ضرورة تمتع البشر بخيارات وحريات صلبة، يستطيعون ممارستها في الحاضر والمستقبل،

---

(1) world bank: annual world bank conference on development economics, edits by Bruno (M) & Pleskovic (B), 1995, p. 25.

(٢) مصطفى منير محمود وطارق محمود يسري: سياسات التنمية المستدامة للمجتمعات الريفية الفقيرة، مشروع مبادرة التوعية بالأهداف الإنمائية للألفية، كلية التخطيط العمراني والإقليمي، جامعة القاهرة، مارس، ٢٠١٢، ص٨.

(٣) د. عبد الله حمد الدباش، زوزان محمد صالح: مقارنة تحليلية بين فقر الدخل والفقر المتعدد الأبعاد لمجموعة من الدول النامية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد الرابع، العدد ٤٤، الجزء الأول، ٢٠١٨، ص٣٦٢.

وبما يعكس رفع القدرات الحقيقية لمواجهة التقلبات والتغيرات الطبيعية والاقتصادية، وبذلك فإن التقدم الحقيقي في التنمية البشرية المستدامة لا يقاس فقط بتوسيع الخيارات أمام الأفراد، وزيادة قدراتهم على تحصيل العلم ووضع صحي جيد والعيش بمستوى مقبول والشعور بالأمان، ولكنه يمتد للبعد الخاص بتحصين تلك الإنجازات وتوفير الظروف الداعمة من جانب الدولة والمجتمع والمؤسسات الدولية، وهنا يظهر أهمية برامج الحماية الاجتماعية، كالتأمينات ضد البطالة، ومعاشات التقاعد، وأنظمة سوق العمل، وبما يمنع الأفراد والأسر التي تواجه الصدمات من الخيارات المعمقة للفقر والمهددة لمسار التنمية(١).

وإذا كانت التصورات التقليدية في مجال التنمية كانت تعتمد في المقام الأول على مؤشرات النمو الاقتصادي الكلي، القابلة للقياس الكمي، بهدف قياس التقدم من بلد لآخر، إلا أنه مؤخراً قد تم الربط بين عوامل أخرى لا يستهان بها، مثل الربط الاقتصادي بين النمو والرفاهية ومستوى المعيشة، معتمدين في ذلك على دلائل ملموسة تفيد أن النمو لا يقلص دائماً الفقر، وأن زيادة الثروة لا تعني بالضرورة تحسن مستويات المعيشة(٢).

ومن هنا ارتبطت التنمية والفقر بالعديد من المؤشرات الأخرى ذات الصبغة الاجتماعية والاقتصادية، فالتنمية لا تتحقق من خلال زيادة الدخل وتملك الحصص في الأصول فحسب، وإنما كذلك من خلال قدرات الناس المتزايدة في أن يتمتعوا بحياة لهم فيها من المسوغات ما يجعلهم يرون أن ذات معنى، وأن الحرمان من القدرة يمثل مقياساً للفقر أكثر اكتمالاً من مقياس الدخل، حيث يغطي جوانب معينة من ظاهرة الفقر قد لا تحيط بها أو تلاحظها الإحصاءات الكلية، ومن ثم كانت الدعوة لمفهوم أكثر شمولاً للفقر وعدم المساواة والتنمية بغية إعداد سياسات ملائمة تسهم إسهاماً حقيقياً في تحقيق أقصى درجة من حرية الفرد واختياره(٣).

وهنا ظهرت مقاييس جديدة للتنمية والفقر، وهو مقياس الفقر متعدد الأبعاد MPI(٤)، حيث يتميز هذا المقياس بأنه يأخذ بعين الاعتبار مختلف جوانب الحرمان البشري، فيدخل في تقييمه الفقر وعدم المساواة داخل المجتمع بما في ذلك تقييم حالة الفقر البشري، حالة التنمية المرتبطة

---

(١) طلال عباسي: تحليل واقع الفقر والتنمية البشرية في الدول العربية، مرجع سابق، ص١٦٦.

(٢) – التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، اليونيسف، الإسكوا، الأمم المتحدة، بيروت، ص٣.

(٣) – المرجع السابق، ص٤.

(4) MULITIDIMENSIONAL POVERTY INDEX

بنوع الجنس، وعدم المساواة في الفرص الاقتصادية، والاستقطاب، والتعرض لخطر الفقر أو الاستبعاد الاجتماعي[١].

ويعد مؤشر الفقر متعدد الأبعاد مقياساً للفقر الحاد أي عجز الأفراد عن تلبية الحد الأدنى من المعايير الدولية في وقت واحد في المؤشرات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية والوظائف الأساسية، فهو من مقاييس الفقر التي تتجاوز التدابير النقدية مدفوعة بمفاهيم مثل الاستبعاد الاجتماعي والشمول والاحتياجات الأساسية، التماسك الاجتماعي، فقر القدرة، فقر متعدد الأبعاد والحرمان الجماعي، فكما يرى الاقتصادي "أمارتيا سين" الحائز على جائزة نوبل أن الفقر ليس مجرد نقص في الدخل لتلبية الاحتياجات الأساسية، وإنما هو الحرمان من القدرات البشرية أو الوقوع في بيئة قاسية أو أي بيئة لا يمكن التخلص منها بسبب قلة الدخل أو الثروة[٢]وقد أدى عدم الرضا الناتج عن استخدام المعايير المستندة إلى الدخل بشكل صارخ إلى تطوير أساليب وإجراءات قياس جديدة تستند إلى رؤية متعددة الأبعاد للفقر[٣]، حيث استخدم لأول مرة مؤشر الفقر متعدد الأبعاد في تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠١٠ والذي وضعته مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية[٤].

وهو يكمل المقاييس النقدية للفقر من خلال مراعاة أوجه الحرمان البشري المتعددة وتداخلها، فيدرس المؤشر أوجه الحرمان عبر نفس المؤشرات الثلاثة التي يتألف منها مؤشر التنمية البشرية HDI: التعليم والصحة ومستوى المعيشة المتألفة من ١٠ مؤشرات ويظهر عدد الأشخاص الذين هم فقراء متعددو الأبعاد أي يعانون الحرمان في ٣٣% من المؤشرات المرجحة، ويمكن أن يوضع المؤشر حسب المنطقة والعرق، وحسب تصنيفات أخرى، لذلك فإن التغيير

---

(١) توات عثمان: مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد، منظور جديد للتحليل، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد ٤٣، العدد٤٩٩، سبتمبر ٢٠٢٠، ص ١٧.

(2) Amartya Sen: Inequality Reexamined, Russell Sage Foundation, NEY YORK, Clarendon Press, Oxford, 1992.

(٣) د. عبد الله حمد الدباش، وزوزان محمد صالح: مقارنة تحليلية بين فقر الدخل والفقر المتعدد الأبعاد لمجموعة من الدول النامية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد الرابع، العدد ٤٤، الجزء الأول، ٢٠١٨، ص٣٦٥.

(٤) – تقرير التنمية البشرية في العالم ٢٠١٠: الثروة الحقيقية للأمم، مسارات إلى التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، جنيف، الأمم المتحدة، ٢٠١٠، ص ٩٦.

من بعد واحد لقياس الفقر إلى متعدد الأبعاد يعد تطويراً مهماً للنظرية ويقدم مزايا لواضعي السياسات(١).

الشكل رقم (١)

أبعاد الفقر ومؤشراته

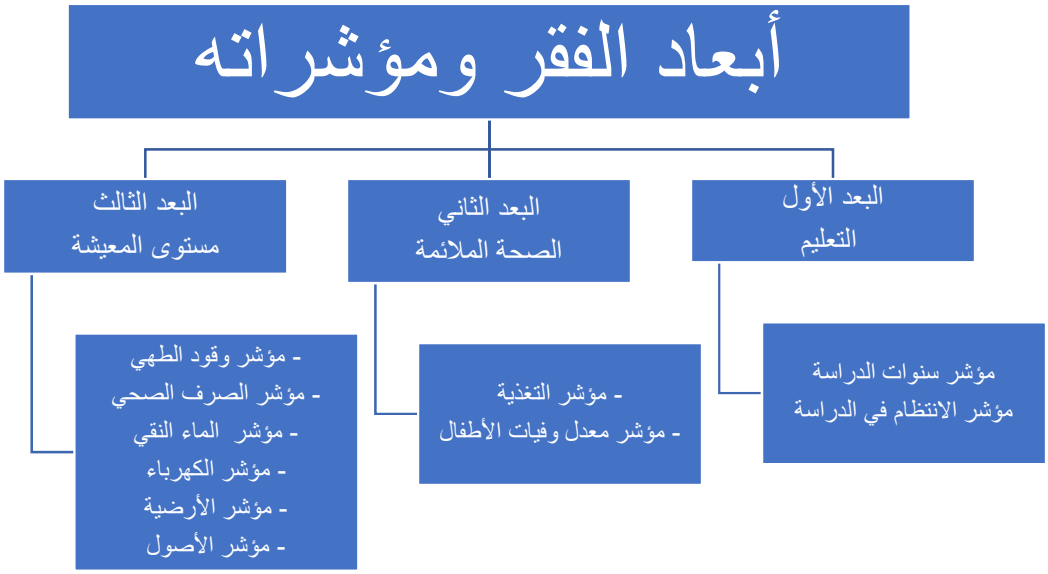

نقلًا عن: د. عبد الله حمد الدباش، زوزان محمد صالح: مقارنة تحليلية بين فقر الدخل والفقر المتعدد الأبعاد لمجموعة من الدول النامية، مرجع سابق، ص٣٦٦.

ويوضح الشكل رقم (١) الأبعاد والمؤشرات وحالات الحرمان المستخدمة في مؤشر MPI العالمي بشكل عام، والذي يتضح منه أن مؤشر الفقر متعدد الأبعاد يتألف من ثلاثة أبعاد وعشر مؤشرات، والبعد الأول هو بعد التعليم، وله مؤشران هما الانتظام في المدارس وسنوات الدراسة، والبعد الصحي وله مؤشران هما التغذية ووفيات الأطفال، أما البعد الثالث فهو مستوى المعيشة وله ستة مؤشرات هي توافر الكهرباء، والمرافق الصحية الملائمة، ومياه الشرب المأمونة، ووقود الطهي النظيف، وتوافر أرضيات مناسبة وسقف مناسب، والحصول على الحد الأدنى من الأصول، ولكل مؤشر من هذه المؤشرات حدان فاصلان لتحديد مستوى الحرمان، الأول يعكس مستوى أعلى من الحرمان وهو الذي ينطوي عليه الفقر المدقع، والثاني فيعكس مستوى أقل حدة من الحرمان هو الذي ينطوي عليه الفقر، ودوره أن يقيس الفقر متضمنا الفقر المدقع.

ومن خلال هذه المؤشرات يتم تحديد الأسر التي تعاني من الحرمان فيها، وبالتالي تعتبر فقيرة أو فقيرة فقراً مدقعاً، وعلى غرار المقاييس المتعلقة بالفقر النقدي، قد تقرر أن حد الفصل

---

(١) توات عثمان: مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد، مرجع سابق، ص١٨.

في الفقر المتعدد الأبعاد هو عندما يبلغ مجموع أوزان الحرمان ٣٣,٣% أو أكثر، ما يعني أنه سيُنظر إلى الأسر التي تحصل على درجة حرمان تبلغ ٣٣,٣% على أنها تعاني فقراً متعدد الأبعاد، وعندما تكون هذه النسبة بين ٢٠% و ٣٣% تعتبر الأسرة عرضة للفقر، وعندما تبلغ النسبة ٥٠% فأكثر، تعد الأسرة في حالة فقر مدقع(١).

جدول رقم (٣)

يوضح دليل الفقر متعدد الأبعاد في البلدان النامية وفقًا لتقرير التنمية البشرية ٢٠٢٢

المناطق	دليل الفقر متعدد الأبعاد	السكان الذين يعيشون في فقر مدقع					
	القيمة	مجموع السكان			شدة الحرمان	عدم المساواة بين الفقراء	السكان الذين يعيشون في فقر مدقع متعدد الأبعاد	السكان المعرضون لفقر متعدد الأبعاد
		بالآلاف						
		النسبة المئوية	سنة المسح	٢٠١٩	بالنسبة المئوية	القيمة	بالنسبة المئوية	بالنسبة المئوية
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	٠,٠٣٠	٦,٩	٣٥٨١٤	٣٧٤٣٦	٤٢,٨	٠,٠١١	١,٨	٧,٣
أوروبا وأسيا الوسطى	٠,٠٠٤	١,٠	١٠٧٤	١١٠١	٣٨,٠	٠,٠٠٤	٠,١	٣,٢
جنوب آسيا	٠,١٣١	٢٩,٠	٥١٦٨٣٤	٥٣١٧١٥	٤٥,٢	٠,٠١٥	١٠,٢	١٨,٣
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	٠,٢٨٦	٥٣,٤	٥٢٢٣٣٧	٥٥٦٣٥١	٥٣,٥	٠,٠٢٢	٣٠,٨	١٨,٨
الدول العربية	٠,٠٧١	١٤,٥	٤٤,٨٦١	٤٩,٦٦٦	٤٨,٧	٠,٠١٨	٦,٥	٨,٩
شرق آسيا والمحيط الهادي	٠,٠٢٣	٥,٤	١٠٨٢٦٠	١١١٢٣٢	٤٢,٥	٠,٠٠٩	١,٠	١٤,٥
الدول النامية	٠,١٠٥	٢١,٧	١,٢٢٩١٧٩	١٢٨٧٥٢٨	٤٨,٦	٠,٠١٧	٩,٥	١٥,٢

الجدول إعداد الباحث

مصدر البيانات: تقرير التنمية البشرية ٢٠٢٢: زمن بلا يقين، حياة بلا استقرار، رسم مستقبلنا في عالم يتحول، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، ٢٠٢٢.

ووفقًا لمؤشر الفقر متعدد الأبعاد فإن نسبة الفقر في الدول العربية تتروح نسبتها بين ٥٢,٣% في السودان، وبين ٠,٤% في الأردن وفقًا لآخر إحصائيات مؤشر الفقر متعدد الأبعاد

(١) – تقرير التنمية البشرية في العالم ٢٠١٠، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق، ص٩٧.

في تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠٢٢، ويوضح الجدول رقم (٣) دليل الفقر المتعدد الأبعاد في البلدان النامية عموماً وفي الدول العربية خصوصاً، والذي يتضح منه أن:

- أن عدد السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد في الدول النامية قد بلغ نحو ١،٢٢٩،١٧٩ ألف نسمة في سنة المسح وفقًا لمؤشر الفقر متعدد الأبعاد لسنة ٢٠٢٢، وأن عدد سكان الدول العربية منهم قد بلغ نحو ٤٤،٨٦١ ألف نسمة.
- أن نسبة شدة الحرمان في الدول العربية قد بلغت نحو ٤٨,٧%، في البلدان النامية مجتمعة قد بلغ نحو ٤٨,٦%.
- أن نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع متعدد الأبعاد بلغ نحو ٩,٥ في البلدان النامية، وبلغ في الدول العربية نحو ٦,٥%.
- أن نسبة السكان المعرضون لفقر مدقع في البلدان النامية قد بلغ نحو ١٥,٢% وفي الدول العربية قد بلغ نحو ١٤,٥%.

ونشير هنا أنه برغم حصول مؤشر الفقر متعدد الأبعاد على قبول واسع خلال وقت قصير، وأنه يستخدم كمقياس مكمل لمقياس الفقر النقدي في عدد من البلدان النامية والدول العربية، إلا أنه يلزم الإشارة إلى أنه لا يعالج كافة صور الحرمان النوعي والكمي، فهناك أبعاد نوعية مهمة للحرمان تبرز على مستوى المجتمع، ولا يعبر عنها في إطار دليل الفقر متعدد الأبعاد، وذلك كانعدام الأمن والعنف والإجرام والتدهور البيئي وسوء نوعية التعليم وغياب الترابط الاجتماعي والشعور بالمواطنة وما يلحق بذلك، وفي المنطقة العربية تحديداً، ثمة العديد من المؤشرات ذات الصلة بالفقر، والتي لم تدخل في الحسبان حتى الآن(١).

الفرع الثاني

أسباب الفقر في العالم

تتعدد أسباب الفقر، ولا يمكن حصرها في سبب محدد، إذ تختلف من بلد لآخر، ومن شخص لآخر داخل البلد الواحد، وتتعدد الأسباب باعتبار الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد، وتختلف التفسيرات حول الفقر وأسبابه كنتيجة طبيعية لاختلاف وجهات النظر حوله، فهناك من يرى أن أسباب الفقر تتمثل في فشل السياسات الهيكلية، وهناك من يرى أن الفقر هو في الحقيقة ناتج عن سلوكيات وثقافة غير سليمة، يقوم بها الفرد والمجتمع.

وتشير دراسات أخرى إلى أن أسباب الفقر قد تكون أسباب عامة داخلية، وقد تكون أسباب خارجية، وأن الأسباب الداخلية قد تنقسم إلى أسباب بيئية وأسباب سياسية وأمنية، وأسباب

---

(١) عثمان توات: مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد، مرجع سابق، ص ٢٠.

اقتصادية، وأسباب اجتماعية، وسنحاول في هذا المطلب أن نعرض لأهم التفسيرات المتعلقة بالفقر وأسبابه وذلك على التفصيل الآتي:

أولًا: الأسباب الداخلية للفقر في الدول النامية:

لا يقتصر الفقر على الدول النامية فحسب، وإنما أصبح الفقر ظاهرة تمتد إلى كافة دول العالم، بما فيها الدول المتقدمة، فتشير بعض الإحصاءات الرسمية الصادرة عن بعض الحكومات الأوروبية أن هناك نحو ٥٠ مليون فقير في مجموعة الدول الأوروبية، ونحو ٣٢ مليون في الولايات المتحدة، ولعل وصول الفقر إلى أعتاب الدول الصناعية كان الدافع وراء زيادة الاهتمام به من قبل المؤسسات المتخصصة التابعة للدول الغربية، والأمم المتحدة، والمؤسسات الإقليمية المختلفة، باعتبار الفقر أصبح ظاهرة تطال جميع الدول الغنية والنامية على السواء(١).

وواقع الأمر، فإن الأسباب الداخلية لاسيما في الدول النامية، لا يمكن حصرها في جانب محدد، وإنما ترجع للعديد من الأسباب، وهذه الأسباب قد تكون اقتصادية تدور حول الإنتاجية وبطء معدلات النمو، وعدم توافر فرص العمل، وقلة كميات الإنتاج وسوء نوعيته، وقد تكون ناتجة عن عدم استقرار الأسواق والاختناقات التسويقية للإنتاج، وقد تكون أسباب مكانية وهي المواقع النائية والمنعزلة لبؤر الفقر، والتدهور البيئي والتصحر والتلوث، وقد تكون أسباب اجتماعية وديموغرافية، كفقر رأس المال البشري، والخدمات الاجتماعية، والاعتماد الشخصي، وضعف شبكات الأمان الاجتماعي، وقد تكون أسباب سياسية، وسنعرض لأهم هذه الأسباب على النحو الآتي:

١- الأسباب الاقتصادية للفقر:

تتعدد الأسباب الاقتصادية المتسببة في الفقر، وقد تتنوع هي الأخرى بدورها إلى أسباب ذاتية، وأسباب موضوعية، فأما الأسباب الذاتية فيقصد بها الممارسات التي يقوم بها الفرد ، أو مجموعة من الأفراد، بحيث ينتج عنها بعض الاختلالات الاقتصادية، والتي تؤثر سلبيًا على المستوى المعيشي بوجه عام، مثل الاحتكار، الاكتناز، العائد على رأس المال النقدي، فالاحتكار(٢)مثلًا يتعلق بقدرة البائع أو المنتج في السيطرة على جانب العرض والطلب في تحديد

---

(١) محمد يوسف عبيد: تطور مؤشرات الفقر في الدول الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المعهد العالي للدراسات الإسلامية، الأردن، ٢٠١٦، ص٢١.

(٢) يقصد بالاحتكار حبس الشيء عن التداول في السوق بقصد التأثير في زيادة الأسعار. والاحتكار مأخوذ من الحكر – بكسر الراء – وهو الظلم وإساءة المعاشرة الحكر– بضم الراء– اللجاجة والاستبداد بالشيء. العلامة أحمد بم محمد المقري الفيومي: المصباح المنير، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، جـ١، صـ١٥٧.

الأسعار، ويترتب عليه اختلال التوازن بين العرض والطلب، وهو ما يلحق الضرر بالأفراد، منتجين ومستهلكين، وتحميلهم العنت والمشقة في الحصول على ضروريات حياتهم(١)، فضلًا عما يصيب سوق العمل من تأثر نتيجة تحديد الأجر بأقل من أجر المثل الذي يعكس جهد العامل، علاوة على انخفاض الأجر الحقيقي للعامل بسبب ارتفاع الأسعار، وكذلك يقوم بتحديد كمية العمل بأقل مما يجب أن تشغل فيما لو لم يوجد احتكار، وأخيراً يؤثر على المستوى المعيشي للأفراد، بسبب الممارسة الاحتكارية، متمثلًا بانخفاض القوة الشرائية للمستهلك، وانخفاض الأجر الحقيقي للعامل، وتسريح العمال من أعمالهم، وإهدار الموارد الاقتصادية، بعدم الاستفادة من الإنتاج للمحافظة على الأسعار، إضافة إلى عرض السلع بأقل مستوى من الإنتاج الأمثل(٢).

بالإضافة إلى ما سبق، فإن سوء الدخول، والافتقار إلى الأصول اللازمة للحصول على الضروريات كالغذاء والسكن والملبس والمستويات المطلوبة في الصحة والتعليم وبلوغ أدنى مستويات الرفاهية، ولتحقيق كل ذلك لابد قبل كل شيء أن يحصل الفرد في هذه المجتمعات على وظيفة تليق به، وبحصوله على الدخل الذي من خلاله يحسن مستواه المعيشي، وبالتالي حياته وحياة العائلة التي هو مسؤول عنها على الإنفاق عليها، حيث يؤكد الفقراء دائماً على الدور للعمل في تحسين مستوى أوضاع حياتهم وثروة البلد في مجموعها لها أثر كبير في ذلك، فكلما ازدادت البلدان ثراءً كلما تحسن وضع الفقراء في تلك البلدان في المتوسط، علما بأن الآلية الرئيسية المؤدية كذلك هي دفع أجر أفضل مقابل العمل، فمع ارتفاع النمو الاقتصادي يتناقص الفقر نتيجة ارتفاع الدخل(٣).

ويمكن أن نضيف إلى الأسباب الاقتصادية السابقة، أسباب موضوعية تتعلق تتمثل في الأساليب والسياسات الاقتصادية التي تتبناها الدولة، والتي من شأنها الإضرار بالحياة المعيشية للأفراد، مثل القرارات الاستثمارية التي تتبناها الدولة، والتي قد تؤدي إلى حدوث الضرر المعيشي نتيجة توجيه الاستثمار لحساب العائد المادي، وتحقيق الأرباح السريعة في المشروعات الخاصة ذات الأجل القصير، دون النظر إلى التكلفة الاجتماعية، أو العائد الاجتماعي الذي يستفيد منه الأفراد مما يؤدي لخلخلة الأوضاع الاقتصادية وجعلها في وضع غير متوازن، إذ أن الربح

---

(١) تقي الدين المقريزي: إغاثة الامة بكشف الغمة، سلسلة الاجتماع، رقم ٤٢، مؤسسة ناصر للثقافة، ص٧٩.

(٢) ياسر عبد الكريم الحوراني: اقتصاديات الفقر في الشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، ١٩٩٤، ص٤٢.

(٣) فضيلة تواتي: المقاربات النظرية لظاهرة الفقر (أسبابه، مشاكله وقياسه)، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد الثامن، العدد الثاني، ديسمبر، ٢٠٢١، ص٣٤٣.

المادي المجرد لا يعني تحقيق العائد الاجتماعي المرغوب[١]، كذلك فإن الاستثمار في قطاع واحد من القطاعات الاقتصادية، وعدم مراعاة حالة التوازن الذي تقتضيه ظروف الحياة الاقتصادية، وما يترتب عليه من إحداث فجوات اقتصادية في توزيع النمو بين هذه القطاعات، مما يحدث بعض الاختلالات الاقتصادية، ولا سيما الفقر بوصفه ظاهرة تنشأ عن العجز في تلبية احتياجات الفقراء[٢].

كذلك فإن سوء استخدام الموارد الاقتصادية وعدم الاستفادة منها بالطريقة التي يمكن من خلالها تحقيق التنمية لكل أفراد المجتمع ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للدول الفقيرة، كذلك بالإضافة للتباينات الواسعة واتساع الفجوة الناتجة عن سوء توزيع الدخل واتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء، كلها تعد من قبيل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها غالبية دول العالم، ويتأثر التفاوت في توزيع الدخل بسببين غير مباشرين: الأول هو عدم المساواة في توزيع الأصول المادية والمالية بين السكان والذي يزيد من حدته صعوبة حصول الفقراء على الائتمان، الذي يؤدي إلى الحد من قدرات الفقراء في اكتساب الرزق، ونظراً لعدم وجود أدوات ضمان لديهم يقدمونها إلى البنوك للحصول على قروض فإنهم يصبحون عاجزين عن الاقتراض لشراء أصول مادية إنتاجية تكون بمثابة العمود الفقري لنشاطاتهم سواء الزراعية منها أو الحرفية أو الحصول على رأس مال صغير للبدء في عمل تجاري يكسبهم دخلًا، ويرجع السبب الثاني إلى عدم كفاية التحويلات الصافية للفقراء[٣].

٢- الأسباب الاجتماعية:

تذهب العديد من الدراسات على أن مشكلة الفقر يمكن إرجاعها إلى أسباب فردية أو بنائية اجتماعية، وفي هذا الصدد يشير البعض إلى أن الفقر يزداد بسبب العوامل الاجتماعية الفردية، فالفرد عندما تنقصه الرغبة في العمل والكسب، أو يكون لديه مشكلات دافعية أو تنقصه المعرفة والمهارة، وليس لديه الحافز للنجاح والتفوق، أو إذا اتصفت شخصيته بالكسل والخمول، فإن مثل هؤلاء الأفراد أقرب من غيرهم إلى الوقوع في مشكلة الفقر، بالإضافة إلى ذلك؛ فالأفراد الذين يعانون من قلة الفرص للحصول على التعليم والتدريب اللازمين للحصول على وظيفة مناسبة في المجتمع يدخلون في دائرة خط الفقر[٤].

---

(١) د. عمرو محي الدين: التخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون تاريخ، ص ١٧٤.

(٢) ياسر عبد الكريم الحوراني: اقتصاديات الفقر في الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص٤٦

(٣) فضيلة تواتي: المقاربات النظرية لظاهرة الفقر، مرجع سابق، ص٣٤٤.

(٤) عبيد بن علي: ظاهر الفقر...، مرجع سابق، ص١٠٥، ١٠٦.

ويذهب "Miller and Rein" إلى أن أسباب الفقر الاجتماعية يمكن أن تتضح من خلال تصنيف الفقراء إلى ثلاثة أصناف، الصنف الأول هو ما يسمى بالفقير غير المستحق، ويمثل هذا النوع من الفقراء عبئًا على المجتمع ويستنزفون ثرواته ذلك أنهم مسؤولون عن فقرهم بالدرجة الأولى لأنهم يفتقدون إلى الرغبة الصادقة في العمل والكسب ودعم أنفسهم ومن يعولون، وأن هؤلاء لا يستحقون المساعدة من المجتمع إلا بقدر ما يعينهم على إعادة صياغة شخصياتهم بشكل إيجابي من خلال تعليمهم وتدريبهم ومساعدتهم على اكتشاف مواهبهم وقدراتهم، وهذا النوع من الفقراء يرجع لأسباب فردية. وأما الصنف الثاني فيسمى بالفقير الهازم لنفسه، وهو الشخص غير القادر على التعامل مع ظروفه الحياتية وإمكاناته المادية والبشرية بشكل فعال، وأما الصنف الثالث فهو الفقير الضحية، والفقير هنا لا يُسأل عن فقره بقدر ما يسأل مجتمعه أو ظروفه الخارجة عن إرادته، وذلك كأن يكون المجتمع لا يعتني بأفراده ماديًا أو اجتماعيًا، وإما أن المجتمع يمر بتغييرات بنائية في نظمه الاجتماعية والاقتصادية، وهو الرأي الذي يتفق ضمنًا مع ذلك القائل بتأثير العوامل البنائية في حدوث الفقر(١).

بالإضافة إلى الأسباب الاجتماعية الفردية السابقة، فيشير البعض إلى أن التمايز في الطبقات الاجتماعية في أي مجتمع يعد هو الآخر سببًا لظهور الفقر، وتناميه في أي دولة، كذلك فإن النمو السكاني أو ما يعرف بالانفجار الديموغرافي(٢)، والذي يعد سببًا رئيسيًا من أسباب الفقر نظرًا لما يؤدي إليه من ضغط على الموارد والبيئة، وتأثيره على نوعية الحياة، خصوصًا إذا كانت الزيادة تتم بين السكان الذين يعيشون في حالة فقر(٣).

أي أن الزيادة في أعداد الفقراء غير مصحوبة بالزيادة في الدخول، يؤثر سلبًا على الحالة الاجتماعية لهؤلاء السكان، كذلك فإن حجم الأسرة يعتبر من مسببات الفقر، إذ يؤدي كبر حجم الأسرة وارتفاع معدلات الإعالة يؤدي إلى زيادة الأعباء على نفقات الأسرة وبالتالي مواجهة حالة

---

(1) Miller, S. M. & Rien, Martin: poverty, inequality, and policy, edited in social problems: A modern Approach, Becker, Howard, John wiley and sons, INC, 1967.

(٢) أحمد حمدان محمد أحمد: الفقر كأحد معوقات التنمية المستدامة، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، العدد الخامس والخمسون، يناير، ٢٠١٦، ص٢١٢.

(٣) ياسين شكيمة: الفقر في دول غرب أفريقيا وآليات دراسة تقويمية ١٩٩٠/٢٠١٠، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ٢٠١٤، ص١٨.

العجز عن توفير كل متطلبات هذه الأسرة ذات الحجم الكبير، وقد تزداد حالة العجز هذه باستمرار وتتفاقم، وينتج عنها الفقر بأتم معناه(١).

ثانيًا: الأسباب الخارجية للفقر في الدول النامية:

توجد عدة أسباب خارجية من شأنها أن تزيد من حدة وانتشار الفقر في الدول النامية، وهذه الأسباب في حقيقتها متعددة ومعقدة، وأحيانا كثيرة تكون خفية، ومن أهمها الحروب والصراعات الدولية التي تحرم البلدان فرصة التنمية والتطوير، وكذلك تراكم الديون الخارجية، وتدهور شروط التبادل التجاري لدى الدول النامية:

١- الصراعات والحروب الدولية:

لا شك أن الصرعات الدولية والحروب والنزاعات المسلحة بين الدول من شأنها أن تؤثر بصورة مباشرة على مستويات الفقر في البلدان النامية، خصوصاً إذا كانت هذه الحروب والصراعات بين أطراف تعتمد عليها الدول النامية، فمثلًا الحرب القائمة بين روسيا وأوكرانيا والتي اندلعت عام ٢٠٢٢ دفعت بمنظمة التجارة العالمية إلى أن تخفض توقعاتها للنمو الخاصة بالعام ٢٠٢٢ بمقدار النصف تقريبا، من ٤,٧ في المئة إلى ٢,٥ في المئة، بسبب تأثير الحرب والسياسات المتعلقة بذلك، حسب ما أفادت نغوز أوكونجو، رئيسة منظمة التجارة العالمية(٢).

كما أثرت هذه الحرب على الغذاء في العالم، إذ يأتي حوالي ثلث القمح في العالم من هذين البلدين المتحاربين، وتعتمد بعض دول الشرق الأوسط تعتمد على هذين البلدين في أكثر من نصف وارداتها، فنتيجة لهذه الحرب تعرضت ليبيا التي مزقتها الحرب ولبنان الممزق اقتصادياً لضربة قوية من الاضطرابات في تصدير الحبوب، إلى جانب مصر، أحد أكبر مستوردي القمح في العالم(٣).

٢- تراكم الديون الخارجية:

لا شك أن تراكم الديون الخارجية للدول النامية، وتزايد أعبائها بسبب الفوائد التعاقدية والتأخيرية، تؤدي إلى انتشار الفقر وتزايده في الدول النامية، لأن تراكم هذه الديون يؤدي إلى

---

(١) فضيلة تواتي: المقاربات النظرية لظاهرة الفقر، مرجع سابق، ص٣٤٤.

(٢) - روسيا وأوكرانيا: ما مدى تأثير الحرب على الاقتصاد العالمي؟ متاح عبر العنوان الإلكتروني: https://www.bbc.com/arabic/business-60900067 تاريخ الاطلاع ٢٠٢٣/٥/١.

(٣) - أربع تأثيرات على الشرق الأوسط مع مرور ٦ أشهر من الحرب الروسية على أوكرانيا، متاح عبر العنوان الإلكتروني: https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2022/08/25/four-ways-the-ukraine-war-has-impacted-the-middle-east تاريخ الاطلاع ٢٠٢٣/٥/١.

توجيه معظم موارد هذه الدولة إلى سداد الديون وفوائدها، ومن ثم توقف حركة التنمية والنمو في هذه الدول، وقد بلغت الديون الخارجية لدول إفريقيا جنوب الصحراء نحو ٧٧ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٨٢، وارتفعت إلى ١٦٤ مليار دولار، بزيادة قدرها ١١٣% في عام ١٩٩٠، كان منها ٢٨ مليار دولار فقط مستحقًا للبنوك الخاصة الأوروبية، بينما نحو ٨٣% من إجمالي الديون الخارجية لأفريقيا جنوب الصحراء مستحقة لمصادر عامة مثل: حكومات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمؤسسات الدولية متعددة الأطراف مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي(١).

٣- الأزمات الاقتصادية العالمية:

وواقع الأمر، فإن التغيرات في الاقتصاد العالمي والأسواق العالمية التي تنتج نتيجة الأزمات الاقتصادية العالمية والحروب والنزاعات الدولية، وما أدت إليه العولمة وتحرير التجارة، إلى تدهور نسب التبادل التجاري، وتراكم الديون الخارجية للدول النامية، فضلًا عن تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي، والأزمات المالية المتتالية كلها كانت وما زالت من قبيل العوامل الخارجية التي ساهمت في زيادة ظاهرة الفقر وانتشارها في الدول النامية والعربية على وجه الخصوص، وذلك رغم ما تزخر به هذه الدول من موارد طبيعية وخيرات وكفاءات وموارد بشرية، وتوافر كل الأسباب المتاحة لها للازدهار والرفاه(٢).

بالإضافة إلى ذلك، فإن نقص المساعدات المالية وغير المالية، الدولية والإقليمية، أو سوء توزيعها في الدول التي يسود فيها الفساد في نظام الحكم، وسوء توزيع الثروة داخل هذه البلاد، كلها أسبابًا رئيسية لانتشار ظاهرة الفقر في الدول النامية(٣).

المطلب الثاني

أسباب البطالة وانعكاساتها على التنمية المستدامة في الدول النامية

مع معاناة الدول النامية من البطالة كظاهرة خطيرة، فقد ظهرت العديد من التحليلات التي تعدد أسباب نمو وانتشار ظاهرة البطالة في هذه الدول، وسنحاول في هذا المطلب أن نعرض بصورة سريعة لأسباب وآثار البطالة في الدول النامية، وذلك في فرعين على التفصيل الآتي:

---

(١) جيهان عبد السلام عباس: الديون الخارجية وتأثيرها على النمو الاقتصادي في دول أفريقيا جنوب الصحراء: دراسة قياسية منذ عام ٢٠٠٦، مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد السادس عشر – أكتوبر، ٢٠٢٢، ص١١.

(٢) فضيلة تواتي: المقاربات النظرية لظاهرة الفقر، مرجع سابق، ص٣٤٤.

(٣) محمد يوسف عبيد: تطور مؤشرات الفقر في الدول الإسلامية، مرجع سابق، ص٢٤.

الفرع الأول: أسباب البطالة في الدول النامية.

الفرع الثاني: الآثار الناجمة عن البطالة في الدول النامية.

الفرع الأول

أسباب البطالة في الدول النامية

يوجد العديد من الأسباب التي تؤدي لانتشار البطالة في الدول النامية، وسنعرض أهمها على التفصيل الآتي:

أولًا: تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة:

لقد أدى تطبيق الدول النامية لسياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي وما تبعها من خصخصة المؤسسات العامة وتوقف الأعمال الاجتماعية، والبنى التحتية، وبالتالي تقلص الطاقة الاستيعابية للقطاع العام، إلى ضعف مستوى أداء الاقتصاد في هذه الدول، مما أدى بصورة مباشرة لتعطل الأعمال وانتشار البطالة، نتيجة ضعف الإنتاجية وارتفاع أسعار التكلفة، وتزايد وتراكم المديونية، وقد أشارت أحد الدراسات إلى أن برامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية قد أدت إلى زيادة العمالة في القطاع غير الحكومي، إذ يتطلب الأخير تحويل الموارد من القطاعات غير التجارية إلى القطاعات التجارية، ومن القطاعات الأقل كفاءة إلى القطاعات الأكثر كفاءة(١).

وقد لوحظ أيضا أنه خلال تقلص حجم القطاع العام – المولد الرئيسي للتوظيف – فإن كثيرا من العمال تم الدفع بهم إلى القطاع غير الحكومي، كما خلصت دراسة أخرى عن سوق العمل في مصر على سبيل المثال، إلى معاناتها من الاختلالات خلال العقدين الماضيين، مما كان له آثار سلبية على درجة التنافسية مما يعني أن الأثر الكلي للقواعد التشريعية والمؤسسية – والتي تحكم سوق العمل– على ربحية القطاع الخاص ومن ثم على قدرته على خلق فرص عمل كان ضعيفا(٢).

---

(١) نجاة عبد الوالي محمد صالح: بطالة الشباب: واقعها ومخاطرها، المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة ذمار، كلية التربية، المجلد الأول، العدد العاشر، ٢٠١١، ص٢٣٦.

(٢) Nagla El–Ehwany and Manal Metwally: "Labor Market Competiveness In Egypt", Research Project: Center for Economic & Financial Research & Studies, Vol. 1, August, 2005, p. 5.

ومع فشل أغلب برامج الإصلاح الاقتصادي التي طبقتها الدول النامية والعربية في إحداث نمو حقيقي، فقد ترتب على ذلك تطبيق هذه البرامج اتباع سياسات نقدية ومالية وتوجهات اجتماعية أدت إلى زيادة حجم البطالة في هذه الدول(١).

ثانيًا: العولمة والأزمات العالمية وانهيار أسواق الأعمال وتداعياتها:

لقد أدى انتشار العولمة وإجبار الدول النامية على الاندماج فيها، وما ترتب عليه من ترسيخ اقتصادات السوق وألياته، وفرض إصلاحات عميقة في هذه الدول إلى تأثر فرص التشغيل، سواء في القطاع الحكومي أو الخاص، إذ أعطى ذلك التحول للقطاع الخاص دورًا كبيرًا للأخير، في الوقت الذي لم يكن هو بالنضج الكافي القادر على تحمل العمالة الواردة إليه(٢).

كما أدى تعاظم العولمة إلى قيادة الشركات متعددة الجنسيات للنشاطات الصناعية ذات الكثافة النسبية المرتفعة الموجود في البلاد الرأسمالية المتقدمة إلى الدول النامية، بهدف الاستفادة من العمالة الرخيصة في البلاد، وهو ما كان له تأثير كبير على العمالة المحلية في تلك الصناعات الرأسمالية المتقدمة(٣).

ثالثًا: التوجيه غير السليم للموارد الطبيعية:

عانت الدول النامية عمومًا والدول العربية خصوصا، من الآثار المباشرة وغير المباشرة للحروب والأزمات السياسية، حيث سعت معظمها إلى زيادة حصة الإنفاق العسكري على حساب الإنفاق الاستثماري، وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة حاجة تلك البلدان إلى المشروعات الاستثمارية، والتي تستقطب الزيادة الحاصلة في الأيدي العاملة، الأمر الذي أدى لتفاقم ظاهرة البطالة، نظرًا لقلة المشروعات الاستثمارية والإنتاجية التي تحتاج للأيدي العاملة(٤).

رابعًا: تعارض السياسات النقدية المتبعة في الدول النامية مع سياسة التوظيف:

---

(١) د. لمياء محمد المغربي: لمياء محمد المغربي: البطالة في الوطن العربي.. المشكلة وآليات المعالجة، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ٢٠١٥، ص٢٠٩ – ٢٢٥.

(٢) نجاة صالح: بطالة الشباب..، مرجع سابق، ص٢٣٦.

(٣) د. رمزي زكي: رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر المشكلات الرأسمالية المعاصرة، دار عالم المعرفة، القاهرة، ١٩٩٨،ص ٥٤.

(٤) د. لمياء محمد المغربي: البطالة في الوطن العربي.. المشكلة وآليات المعالجة، مرجع سابق، ص ص٢٠٩ – ٢٢٥.

لقد أدت السياسات النقدية التوسعية إلى زيادة معدلات التضخم، الأمر الذي أثر سلباً على الاستثمار، وبالتالي على الإنتاج والعمالة، كما أدت السياسات المالية الانكماشية لمعالجة التضخم إلى نقص في مستوى الطلب الكلي، وهو ما كان له آثار انكماشية في كل من مستوى الدخل والتوظيف والسياسة الضريبية المرتفعة، وتوجيه الاستثمارات إلى مجالات دون أخرى، الأمر الذي أثر سلباً على العمل والتوظيف، وأدى لارتفاع معدلات البطالة، بالإضافة إلى ذلك فإن اتباع الحكومات للسياسات الانكماشية بهدف تخفيض عجز الموازنة والتحكم في الدين العام الداخلي، ومن ثم خفض الإنفاق العام الجاري والاستثماري، وزيادة الضرائب غير المباشرة، كان سبباً في التأثير القوي على الطلب على العمالة(١).

بالإضافة إلى ما سبق، فهناك العديد من الأسباب الأخرى التي أدت إلى انتشار البطالة في الدول النامية عموماً ومنها(٢):

١. انتشار ثقافة احتقار العمل اليدوي والحط من شأنه، وفي مقابل ذلك تمجيد العمل الذهني المرتبط بالوظيفة العمومية.
٢. إحلال العمالة الوافدة محل العمالة المحلية في كثير من البلدان نتيجة عزوف العمالة المحلية عن الالتحاق بكثير من المهن والوظائف، وذلك نظراً لرخص أسعار العمالة الوافدة عن العمالة المحلية(٣).
٣. عجز الموازنات عن تمويل مشروعات استصلاح الأراضي الزراعية وإعادة تأهيل الريف، أجبر كثيراً من العاملين في القطاع الزراعي على التوقف عن العمل، اتجه آخرون نحو الأعمال الخدمية التي تتصف بضعف قابليتها على تلبية متطلبات الأسرة.
٤. الافتقار إلى قاعدة معلوماتية حول خصائص العرض والطلب، بما يساعد الطلبة في اختيار تخصصاتهم، وبالتالي فإن اختيار التخصص كانت بهدف متابعة التعليم العالي.
٥. ضعف كفاءة الخريجين ومحدودية مهاراتهم بسبب نقص التدريب والتطبيق العملي حيث لا يحصل الطالب على تدريب أثناء دراسته تساعده على الانخراط في سوق العمل بعد التخرج،

---

(١) د. رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سابق، ٦٧.

(٢) سميرة أحمد مصطفى مجدوبة: أزمة البطالة وسبل علاجها من منظور إسلامي، مجلة إدارة المخاطر والأزمات، المجلد الثالث، العدد الثاني، المركز القومي للبحوث غزة، ٢٠٢١، ص٣٤ – ٤٩.

(٣) د. أسامة السيد عبد السميع: مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية، الأسباب، الآثار، الحلول، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص٣٢.

وبمعنى آخر عدم ملائمة الهياكل التعليمية لمتطلبات سوق العمل، إذ يكون هناك فجوة بين المناهج الدراسية التي تتم دراستها، وبين التخصصات التي يحتاجها سوق العمل(١).

٦. ارتفاع معدلات النمو السكاني، حيث أد الارتفاع في هذه المعدلات إلى تدفق أعداد كبيرة من الكسان مع مرور الزمن إلى سوق العمل بشكل يفوق قدرته الاستيعابية، وهو ما أدى لظهور مشكلة البطالة وتفاقهما(٢).

٧. زيادة الإقبال على التعليم الجامعي المدفوع بعاملين: الأول الزيادة الكبيرة لأعداد الطلبة في امتحان الثانوية العامة، والناتج عن النمو السكاني السريع، والتركيبة السكانية الفنية، والثاني: ارتفاع معدلات النجاح في الثانوية العامة، مما زاد من الضغط على القبول والاستيعاب، والذي آثر سلبياً على نوعية التعليم ومستواه من خلال تزايد أعداد في التخصصات المختلفة.

٨. انتشار ظاهرة المحسوبية، وغياب مبدأ الشفافية في التوظيف، حيث تعتبر الواسطة والمحسوبية منتشرة بشكل واسع، بل وأصبحت المرتكز في الحصول على الوظيفة، ومن المعروف أن للواسطة تأثيراً كبيراً على حماسة الشباب للعمل، وآمالهم في الوظيفة.

٩. غياب المؤسسات البحثية والعلمية كموجه لفرص العمل واقتحام أسواق العمل الحر.

١٠. سوء التخطيط وعدم توجيه التنمية والاستثمار إلى المجالات المناسبة التي من شأنها امتصاص جزئي للبطالة.

١١. بعض العوامل الديموغرافية التي تزيد من انتشار البطالة في الدولة النامية، والتي منها الارتفاع الكبير في معدلات البطالة للإناث، وذلك تجنبًا للمشكلات التي تعترض تشغيل الإناث كالإجازات الخاصة بالوضع وتربية الطفل فضلًا عن خلل الهيكل التعليمي، والبطالة الناتجة عن الانخفاض النسبي في الريف عنه في الحضر والناتج عن التكوين العائلي والروابط الموجودة في الريف والتي تختلف عن الحضر، والتفاوت في مستويات الدخول العينية بين الريف والحضر(٣).

---

(١) د. علي عبد الوهاب نجا: مشكلة البطالة واثر تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، دراسة تطبيقية، دار فاروس العلمية، الطبعة الأولى، ٢٠٢١، ص٩٩ –١٠٠.

(٢) د. هشام مصطفى محمد سالم الجمل، الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على ظاهرة البطالة وكيفية علاجها من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، المقالة ١، المجلد ٣٥، العدد ٣، ٢٠٢٠، ص٥٢.

(٣) د. نادية سليمان: البطالة والعوامل الديموغرافية، نظرة اقتصادية، بحث مؤتمر البطالة في مصر، المؤتمر الأول لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، مؤسسة الرضا للطباعة، الجيزة، ١٩٨٩، ص٧٠ – ٧٣.

الفرع الثاني

الآثار الناجمة عن البطالة في الدول النامية

يترتب على انتشار مشكلة البطالة العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية الخطيرة، وسنحاول أن نعرض لأهم هذه الآثار، وذلك على التفصيل الآتي:

أولًا: الآثار الاقتصادية للبطالة:

إن للبطالة تأثيراً واضحًا في حجم الدخل وتوزيعه ويتمثل التأثير في حجم الدخل من التغير في الناتج المحلي، أما تأثيره في توزيع الدخل فيبرز في تغيير مستوى التشغيل الذي من شأنه أن يؤدي إلى تغير مستوى الأجور في الاتجاه نفسه، وقدرت منظمة العمل العربية أن كل زيادة في معدل البطالة بنسبة ١% سنوياً ينجم عنها خسارة في الناتج الإجمالي العربي بمعدل ٢,٥%، أي نحو ١١٥ مليار دولار(١).

وتؤدي البطالة إلى التأثير على النمو الاقتصادي وخفض مستوى الدخل القومي، وتزايد العجز في موازنات الدول بسبب تسريب الدخل الذي يذهب كمعونات مقطوعة من الدورة الاقتصادية فقط للاستهلاك، وهذه العوامل تؤدي إلى انتشار الفقر وزيادة معدلاته، فضلًا عما تؤدي إليه من التشجيع على الهجرة. وتشهد البلدان المصدرة للمهاجرين – غالبا – انخفاضا حادا في معدلات التنمية، وقلة فرص العمل، وانخفاض مستوى الأجور ومستويات المعيشة، مما يؤدي إلى تزايد معدلات الهجرة إلى خارج الوطن(٢).

ونعرض لأهم هذه الآثار على النحو الآتي:

١- انعدام الأمن الاقتصادي:

بالإضافة إلى ما سبق، فإن البطالة تؤدي لافتقاد الأمن الاقتصادي، ذلك أن العمل هو أحد مصادر الدخل الأساسية للأفراد لإشباع حاجاتهم الأساسية من مأكل ومشرب وملبس ومسكن وتعليم وصحة، وغيرها، ويعمل على تحويل الإنسان من حالة الفقر والجوع والعوز والاحتياج إلى حالة الاستقرار الجماعي والاقتصادي، ولذلك يُنظر إلى المجتمع الذي ترتفع فيه معدلات

---

(١) سحر حسن أحمد: مشكلة البطالة وآليات العلاج، دراسة تطبيقية مقارنة بين حالتي مصر وماليزيا بين ١٩٩١ و٢٠١٣، مجلة بحوث اقتصادية وعربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، المجلد الثاني والعشرين، العدد ٦٩، ٧٠، ٢٠١٥، ص٤٦.

(٢) د. لمياء محمد المغربي: البطالة في الوطن العربي.. المشكلة وآليات المعالجة، مرجع سابق، ص ص٢٠٩-٢٢٥.

البطالة بأنه مجتمع فقير أو غير منتج أو متخلف لا يتوافر فيه الأمن الاقتصادي[١]، وهذا الأخير يزيد بازدياد نسبة الأفراد العاطلين في المجتمع، وهو الأمر الذي يؤدي لحرمان الكثير من الأسر من الوصول إلى مستويات معيشية مناسبة[٢].

٢- انخفاض متوسط دخل الفرد ومعدلات نموه:

تؤثر البطالة بصورة مباشرة على دخل الفرد ومتوسط الدخل الفردي له، وكذلك معدلات نموه، وهو ما يؤثر على عملية التنمية الاقتصادية بصورة مباشرة، فلا شك أن متوسط دخل الفرد يعد أحد المقاييس التي تعبر عن مدى تقدم أو تخلف الدول، بحيث إذا انخفاض متوسط دخل الفرد عن مستوى معيشي معين، يعد الفرد من الفقراء، وتعد الدولة من الدول المتخلفة، وهو مظهراً ومؤشراً من مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية في الدول، ويؤدي انخفاض مستوى الدخل إلى العديد من الآثار السلبية، منها أن انخفاضه يترتب عليه انخفاض في معدلات التراكم الرأسمالي، لأنه كلما انخفض دخل الفرد كلما أدى ذلك إلى توجيه معظم الدخل إلى الاستهلاك، وبالتالي لن يكون هناك فائض للدخل يوجه للاستثمار أو التكوين الرأسمالي، كذلك فإن انخفاض متوسط الدخل وسوء توزيع يؤدي للاستخدام غير الكفء لموارد المجتمع الطبيعية والبشرية، وخفض في الاشباعات الاستهلاكية الكلية، فضلًا عن تقليله من إنتاجية الموارد البشرية مباشرة، خصوصاً إذا بقي الأشخاص القادرون عن العمل النافع عاطلين، ويستمتعون في نفس الوقت بكل مزايا المجتمع المادية دون أن يعملوا[٣].

٣- انخفاض حجم الطاقة الإنتاجية في المجتمع:

إن انتشار البطالة في أي دولة يترك آثاراً سلبية على الاقتصاد القومي وعلى كميات الإنتاج من السلع والخدمات التي كانت من الممكن للعاطلين إنتاجها في حالة عدم بطالتهم واستخدامهم

---

(١) قدمت الأمم المتحدة تعريفاً جامعاً للأمن الاقتصادي فعرفته بأنه: "أن يملك المرء الوسائل المادية التي تمكنه من أن يحيا حياة مستقرة ومشبعة". ويعرفه آخرون بأن يملك الفرد ما يكفي من المال لإشباع حاجاته الأساسية وهي: الغذاء والمسكن اللائق، والرعاية الصحية الأساسية والتعليم." د. صلاح زين الدين: أهمية الأمن الاقتصادي في تحقيق السلام الاجتماعي، دراسة حالة مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، بحث مقدم للمؤتمر العلمي بكلية الحقوق – جامعة طنطا بعنوان دور القانون في تحقيق أمن واستقرار المجتمع، ٧ – ٨ أبريل ٢٠١٤، ص٢.

(٢) د. هشام مصطفى محمد سالم الجمل، مرجع سابق، ص٥٢.

(٣) د. السيد عطية عبد الواحد: دور السياسة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، التنمية الاجتماعية، ضبط التضخم، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٣، ص٤٦٨، ٤٦٩.

لطاقتهم الإنتاجية، فالبطالة تحرم الاقتصاد القومي من المساهمات التي كان من الممكن أن تأتي من موارده المتاحة، مما يترتب عليه انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي(١).

وتؤدي البطالة لانخفاض حجم الطاقة الإنتاجية في المجتمع، وبالتالي فإن لها تأثيرها على العرض الكلي من السلع والخدمات، فكلما زاد عدد السكان العاطلين إلى إجمالي عدد السكان وارتفعت البطالة كلما انخفض حجم الطاقة الإنتاجية، وقل المعروض من السلع والخدمات لدرجة قد يعجز معها عن مواجهة الطلب لأن تلك الأعداد الكبيرة من العاطلين يستهلكون ولا ينتجون فترتفع الأسعار، ومن ثم ينخفض الدخل الحقيقي للأفراد، ويكون من الصعب حصولهم على احتياجاتهم الأساسية، بالإضافة إلى مصاحبة ذلك لحالة من الكساد وتفاقم ظاهرة التضخم الركودي، وفي المقابل كلما زاد عدد العاملين لإجمالي عدد السكان، كلما زادت الطاقة الإنتاجية للمجتمع، وزاد المعروض من السلع والخدمات، وانخفضت الأسعار، واستطاع الأفراد إشباع حاجاتهم الأساسية الخاصة بهم(٢).

فيمكن القول بأن البطالة تؤدي لزيادة الاستهلاك دون الإنتاج، وزيادة الواردات من السلع الغذائية، ما يؤدي إلى رفع العجز في ميزان المدفوعات، وزيادة وارتفاع الأسعار، كما أن انخفاض الطاقة الإنتاجية يؤدي إلى خفض إجمالي التكوين الرأسمالي والناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يؤدي بمرور الزمن إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(٣).

٤- انتشار الفقر بين فئات المجتمع وانخفاض القوة الشرائية للأفراد:

تعد البطالة أحد أكبر الأخطار التي تؤدي لانتشار ظاهرة الفقر، ذلك أن الشخص العاطل لا يحصل على دخل، وبالتالي لا يستطيع تلبية احتياجاته الأساسية، وهو ما يعني دخوله في دائرة الفقر، فالفقر يعد أحد أكبر الأخطار التي تداهم المجتمعات والأفراد على مر العصور والأزمان، والتي تترتب على ظاهرة البطالة، لأنه لا يصيب الفرد وحده، وإنما يمتد تأثيره على الفرد والمجتمع(٤).

---

(١) د. رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سابق، ص٤٦٤.

(٢) د. نزيه عبد المقصود محمد مبروك: الأمن الاقتصادي، معوقاته – وآليات تحقيقه، دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، ٢٠١٤، ص ٤٥.

(٣) د. هشام مصطفى محمد سالم الجمل: الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على ظاهرة البطالة، مرجع سابق، ص٨١.

(٤) د. هشام مصطفى الجمل: دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، بدون تاريخ، ص٢٧٤.

ثانيًا: الآثار الاجتماعية للبطالة:

لا شك أنه لا يوجد في الحياة ما هو أثقل على النفس من تجرع مرارة الحاجة والعوز المادي، إذ أنها تنال من كرامة الإنسان ومن نظرته لنفسه، خصوصاً إذا كان الفرد مسؤولًا عن أسرة تعول عليه في تأمين احتياجاتها المعيشية، فالبطالة على هذا النحو تحرم الشخص من شعوره بقيمته الاجتماعية وجدوى وجوده في الحياة، فتشعره بالإحباط والفشل الذي يؤدي بدوره إلى الكثير من المظاهر الاجتماعية السيئة، كإصابة العاطل بالأمراض سواء النفسية أو الجسدية، وانتشار الجريمة والعنف والتطرف والتفكك الأسري، وسنحاول أن نوضح أهم هذه الآثار على الفرد والمجتمع على النحو الآتي:

١- اعتلال الصحة النفسية والجسدية للعاطلين:

تؤدي حالة البطالة إلى العديد من المشكلات النفسية والجسدية للأفراد العاطلين عن العمل، فهي تؤدي إلى تعرض الفرد للكثير من مظاهر عدم التوافق النفسي والروحي والاجتماعي، نظراً لكون الكثير من العاطلين يصيبهم العديد من الاضطرابات النفسية والشخصية، ويترتب عليها شعور العاطل بالعجز وعدم الرضا وانعدام السعادة، وهو ما قد يصيبه بالعديد من الأمراض النفسية، ومن أمثلة هذه الأمراض الاكتئاب الذي يصيب أكبر عدد من العاطلين ويؤدي إلى الانعزالية والانسحاب نحو الذات، كما يشعر العاطل بتدني اعتبار الذات وعدم احترامه لذاته لأنه يصير في حالة من العجز والضجر وعدم الرضا، وتنعكس كل هذه الأمراض على الصحة النفسية والبدنية للعامل مما يصيبه بالكثير من الأمراض والإعياء البدني(١).

وتشير الإحصاءات العلمية أن للبطالة آثارها السلبية على الصحة النفسية، كما لها آثارها على الصحة الجسدية، إذ يقدم بعض العاطلين على شرب الخمور وتعاطي المخدرات، بل إن ٦٩% ممن يقدمون على الانتحار هم من العاطلين عن العمل، كما يزداد معدل الجريمة، كالقتل والاعتداء، في هذه الفئة(٢)، بالإضافة إلى ضعف الانتماء للوطن، وكراهية المجتمع، وصولًا إلى

---

(١) عصام عطية عبد المنعم: أزمة البطالة وتصحيح هياكل الأجور، بحث مقدم للمؤتمر السنوي السادس عشر بعنوان آثار وسبل مواجهة الأزمات المجتمعية الناتجة عن أحداث الربيع العربي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٤ – ٢٥ ديسمبر ٢٠١١، ص٩٣٥ – ٩٥٤.

(٢) د. لمياء محمد المغربي: البطالة في الوطن العربي.. المشكلة وآليات المعالجة، مرجع سابق، ص ص٢٠٩– ٢٢٥.

ممارسة العنف والإرهاب ضده، فضلًا عما تمثله البطالة من إهدار للموارد الكبيرة التي استثمرها المجتمع في تعليم هؤلاء الشباب ورعايتهم صحيًا واجتماعيًا(١).

٢- تأخر سن الزواج، وانتشار الأمراض الاجتماعية:

تؤدي البطالة إلى مأساة حقيقية على الصعيد الاجتماعي، ذلك أن ارتفاع عدد السكان وزيادة الشباب، وانتشار البطالة، يؤدي إلى عدم وجود دخل وقدرة على زواج الشباب، وإدراك الشباب لهذه الحقيقة، وبعدم قدرته على تحقيق متطلبات الزواج، وفقدان الأمل في سلوك المسلك الطبيعي في الزواج، ومع كون هذه المسألة حاجة طبيعية وقائمة، فإن ذلك سيؤدي لنشأة مشكلات اجتماعية أخرى، ناتجة عن بحث الشباب عن وسائل أخرى للتفريغ والإشباع، مثل انتشار ظاهرة الزواج العرفي، كمخدر ومخرج لعدم القدرة على الزواج الشرعي، وكغطاء للعلاقات المحرمة البعيدة عن القيم والأخلاق، وكذلك تؤدي إلى انتشار الرذيلة السرقة والنصب والاحتيال(٢).

كذلك تؤدي البطالة إلى التفكك الأسري في بعض الأحيان، فلا شك أنه عندما يتواجد في البيت عاطل فإن البطالة ستؤدي إلى أن يصاب المتعطل بالسلوك العدواني، الذي ينعكس على علاقته بمن حوله وخصوصاً أسرته، فإذا كان العاطل هو الأب فإن بطالته تضعف مكانته داخل الأسرة، نظراً لأنه لا يستطيع الوفاء بالاحتياجات الأساسية التي تحتاجها أسرته، وهو ما يترتب عليه نشأة صراع داخلي لهذا العاطل لشعوره بضآلته وفقدان احترامه وثقته بنفسه، وهو ما يؤدي لتوتره الشديد، مما يجعله أكثر عدوانية تجاه زوجته وأولاده بهدف إثبات وجوده، ومحاولة استعادة شيء من الثقة والاحترام تجاهه، فتنشأ الخلافات التي قد تؤدي إلى التفكك الأسري(٣).

ومن ناحية أخرى قد تؤدي البطالة إلى اضطرار رب البيت إلى الخروج والبحث عن العمل سواء داخل البلد أو خارجها، فيترتب على ذلك غيابه عن الأسرة طوال الوقت سواء للبحث عن العمل أو للعمل فترات طويلة لسد حاجة الأسرة، الأمر الذي يؤدي لضياع الأبناء لعدم وجود رقابة كافية عليهم، فيؤدي ذلك أيضاً للتفكك الأسري.

---

(١) علي محمد حسن: الآثار الاجتماعية والسياسية للبطالة في الوطن العربي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة القادسية، كلية القانون، وحدة وبحوث ودراسات حقوق الإنسان، بدون تاريخ، ص٨.

(٢) سحر أحمد حسن: مشكلة البطالة وآليات العلاج، مرجع سابق، ص٤٧.

(٣) د. هشام مصطفى محمد سالم الجمل: الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على ظاهرة البطالة، مرجع سابق، ص٩١.

الخاتمة

تناولنا خلال هذا البحث، موضوع التنمية المستدامة وأبعادها، وعلاقتها بظاهرتي الفقر والبطالة حيث أوضحنا هذه الأبعاد وعلاقتها بالفقر والبطالة من ناحية، وتأثير ظاهرة الفقر والبطالة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد انتهينا في هذا البحث إلى عدد من النتائج والتوصيات يمكن إجمالها فيما يلي:

أولًا: النتائج:

- التنمية الاقتصادية المستدامة، ترتبط ارتباط وثيق بالقضاء على الفقر والبطالة، من خلال تحسين معدلات الدخل وفرص العمل والقضاء على البطالة، وإنهاء التهميش لفئات المجتمع المختلفة، وإتاحة حيازة الأراضي الواسعة وغير المنتجة للفقراء، بالإضافة لتقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية وإكسابها الشرعية، وتحسين فرص التعليم والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة في كل مكان، وتجب الإشارة إلى أن سياسة تحسين فرص الحصول على الأراضي والتعليم وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية.
- ثمة علاقة كبيرة بين الفقر والبطالة، وبين تحقيق التنمية المستدامة، ذلك أن تنامي عدد المحرومين والعاطلين والمهمشين والفقراء والمعدومين، يؤدي إلى صعوبة تحقيق أبعاد التنمية المستدامة بصفة عامة، والاقتصادية بصفة خاصة، وقد أقر المجتمع الدولي أن تحقيق التنمية المستدامة، يتطلب التصدي لظاهرة الفقر بأسبابه وصوره، كونها من القضايا ذات الأولوية.
- أن للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة أثره في بناء مؤشرات تنموية تسهم في توفير مقياس مباشر لنتائج الجهود التنموية المبذولة لمكافحة الفقر والبطالة، مثل مؤشر التنمية البشرية المستدامة، أو دليل التنمية البشرية المكون من ثلاث مجموعات من البيانات هي الدخل القومي الإجمالي للفرد، وأمد الحياة عند الولادة، ومستوى التعليم.
- **الفقر والتنمية المستدامة مترابطان بشكل وثيق:** فالفقر لا يتعلق فقط بنقص الدخل، بل يشمل نقص الفرص والقدرات، والتنمية المستدامة تهدف إلى توفير خيارات وحريات للأفراد تمكنهم من تحسين حياتهم على المدى الطويل، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية.
- التنمية المستدامة تهدف إلى تقوية القدرات الفردية والجماعية لمواجهة التقلبات الاقتصادية والبيئية، وبالتالي تقليل احتمالات الفقر. هذا يعني أن التنمية لا تتم فقط عبر تحسين الظروف الحالية، بل أيضًا بتأمين هذه التحسينات في المستقبل.

- **الفقر يتجاوز البعد المالي** :الفقر لا يُقاس فقط بنقص الدخل أو عدم تملك الأصول، بل يمتد إلى **قدرات الأفراد** على تحقيق حياة ذات معنى وحرية في اتخاذ الخيارات. من هنا، ظهر مقياس أكثر اكتمالاً للفقر يأخذ بعين الاعتبار **جوانب الحرمان البشري**، حيث يُنظر إلى الفقر كحرمان من القدرات الأساسية التي تسمح للأفراد بالعيش بكرامة.
- على الرغم من أن **مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI)** قد حصل على قبول واسع واستخدامه كمقياس مكمل للفقر النقدي في العديد من البلدان النامية، بما في ذلك الدول العربية، إلا أنه يواجه بعض القيود. من أبرز هذه القيود أنه **لا يعالج كافة صور الحرمان النوعي والكمي** . فهناك أبعاد مهمة للحرمان، وخاصة على مستوى المجتمع، لا يغطيها هذا المؤشر. ومن هذه الأبعاد **انعدام الأمن، العنف، الإجرام، التدهور البيئي، سوء نوعية التعليم، وغياب الترابط الاجتماعي والشعور بالمواطنة.**
- تؤثر البطالة سلباً على النمو الاقتصادي من خلال خفض الدخل القومي وزيادة الفقر. كما تؤدي البطالة إلى **انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي** بسبب نقص الإنتاجية، ما يؤثر على استدامة التنمية الاقتصادية. البطالة تشجع على **الهجرة**، مما يؤدي إلى **نزيف العقول** وانخفاض معدلات التنمية في البلدان المصدرة للمهاجرين.
- البطالة تؤدي إلى انعدام **الأمن الاقتصادي** للأفراد والأسر، مما يجعل المجتمعات التي تعاني من البطالة العالية غير مستقرة اقتصادياً، وهذا يتعارض مع أهداف التنمية المستدامة التي تسعى إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

ثانياً: التوصيات:

- نوصي بضرورة العمل على إيجاد تصنيف جديد للفقراء يتماشى مع الظروف التي يمرون بها، وذلك من جل استهدافهم ومتابعة مراحل انتشالهم من الفقر من خلال توفير الآليات والوسائل المناسبة التي تساعدهم على الخروج من بوتقة الفقر والبطالة.
- نوصي بضرورة وضع برامج لتنمية الأسر الأشد فقراً في المجتمعات النامية، وذلك بتقديم ليس فقط التمويل، وإنما فرص عمل ودراسات جدوى للمشروعات وتدريب وتأهيل على إنشاء وإدارة المشروعات للفئات الأشد فقراً لاسيما النساء.
- نوصي الدول العربية بضرورة إنشاء قاعدة بيانات لقضايا الحد من الفقر، والتي تهدف إلى تبادل الطرق والحلول المبتكرة الناجحة بين البلدان النامية، حيث تعتبر قاعدة البيانات جزءً من بوابة النمو العالمي ولتخفيف الفقر والنمو الشامل.

- في **المنطقة العربية**، توجد العديد من المؤشرات ذات الصلة بالفقر التي لم تؤخذ بعين الاعتبار في إطار مؤشر الفقر متعدد الأبعاد حتى الآن، حيث نوصي بضرورة إدراج هذه المؤشرات للحصول على رؤية شاملة وأكثر دقة حول الفقر في المنطقة.
- ضرورة وضع معايير جديدة للتنمية بحيث تكون أكثر تناسباً مع دولنا العربية والإسلامية، والتي تعتمد بصفة أساسية عن التخلي عن استخدام القروض بفوائد مرتفعة، وتعويضها باستخدام صيغ الصيرفة الإسلامية.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع المتخصصة:

١. أسامة السيد عبد السميع: مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية، الأسباب، الآثار، الحلول، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، ٢٠٠٧.

٢. رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر المشكلات الرأسمالية المعاصرة، دار عالم المعرفة، القاهرة، ١٩٩٨.

٣. السيد عطية عبد الواحد: دور السياسة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، التنمية الاجتماعية، ضبط التضخم، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٣.

٤. علي عبد الوهاب نجا: مشكلة البطالة واثر تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، دراسة تطبيقية، دار فاروس العلمية، الطبعة الأولى، ٢٠٢١.

٥. عمرو محي الدين: التخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون تاريخ.

٦. نادية سليمان: البطالة والعوامل الديموغرافية، نظرة اقتصادية، بحث مؤتمر البطالة في مصر، المؤتمر الأول لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، مؤسسة الرضا للطباعة، الجيزة، ١٩٨٩.

٧. نزيه عبد المقصود محمد مبروك: الأمن الاقتصادي، معوقاته – وآليات تحقيقه، دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، ٢٠١٤.

٨. هشام مصطفى الجمل: دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، بدون تاريخ.

الرسائل العلمية:

١. عثمان سليمان محمد سليمان: أهداف التنمية في الألفية الثالثة ودورها في تقليص الفقر في الدول النامية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، السودان، ٢٠١٣.

٢. محمد يوسف عبيد: تطور مؤشرات الفقر في الدول الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المعهد العالي للدراسات الإسلامية، الأردن، ٢٠١٦.
٣. وداد عباس: دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر، دراسة حالة: الجزائر، الأردن واليمن، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، ٢٠١٨.
٤. ياسر عبد الكريم الحوراني: اقتصاديات الفقر في الشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، ١٩٩٤.
٥. ياسين شكيمة: الفقر في دول غرب أفريقيا وآليات دراسة تقويمية ١٩٩٠/٢٠١٠، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ٢٠١٤.

المجلات والبحوث:

١. إبراهيم سليمان مهنا: التحضر وهيمنة المدن الرئيسة في الدول العربية، أبعاد وآثار على التنمية المستدامة، مركز الإمارات والدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد الرابع والأربعون، ٢٠٠٠.
٢. أحمد حمدان محمد أحمد: الفقر كأحد معوقات التنمية المستدامة، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، العدد الخامس والخمسون، يناير، ٢٠١٦.
٣. أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها، التحديث الإحصائي لعام ٢٠١٨، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٨.
٤. بوسماحة الشيخ: أبعاد وأهداف التنمية المستدامة، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، العدد التاسع، ٢٠١٥.
٥. التنمية المستدامة والحد من الفقر في اقتصاديات الدول النامية، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد ٢١، العدد الثاني، ٢٠١٨،
٦. توات عثمان: مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد، منظور جديد للتحليل، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد ٤٣، العدد٤٩٩، سبتمبر ٢٠٢٠.
٧. جيهان عبد السلام عباس: الديون الخارجية وتأثيرها على النمو الاقتصادي في دول أفريقيا جنوب الصحراء: دراسة قياسية منذ عام ٢٠٠٦، مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد السادس عشر – أكتوبر، ٢٠٢٢.
٨. حافظ بن عمر: البعد الاجتماعي في التنمية المستدامة بتونس :العمل والبطالة والفقر كمؤشرات قياس مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، مركز جيل البحث العلمي، العدد الثالث عشر، ٢٠١٥.

٩. حسين بن الطاهر: التنمية المحلية والتنمية المستدامة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ٢٤، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ٢٠١٢.
١٠. سحر حسن أحمد: مشكلة البطالة وآليات العلاج، دراسة تطبيقية مقارنة بين حالتي مصر وماليزيا بين ١٩٩١ و٢٠١٣، مجلة بحوث اقتصادية وعربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، المجلد الثاني والعشرين، العدد ٦٩، ٧٠، ٢٠١٥.
١١. سميرة أحمد مصطفى مجدوبة: أزمة البطالة وسبل علاجها من منظور إسلامي، مجلة إدارة المخاطر والأزمات، المجلد الثالث، العدد الثاني، المركز القومي للبحوث غزة، ٢٠٢١.
١٢. صلاح زين الدين: أهمية الأمن الاقتصادي في تحقيق السلام الاجتماعي، دراسة حالة مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، بحث مقدم للمؤتمر العلمي بكلية الحقوق – جامعة طنطا بعنوان دور القانون في تحقيق أمن واستقرار المجتمع، ٧ – ٨ أبريل ٢٠١٤.
١٣. صليحة مقاوسي: تقليص الفقر والتهميش بواسطة التنمية المستدامة، مقاربة حالة الجزائر، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، السنة التاسعة، العدد السادس والعشرين، أكتوبر، ٢٠٠٨.
١٤. صليحة مقاوسي: تقليص الفقر والتهميش بواسطة التنمية المستدامة، مقاربة حالة الجزائر، مجلة عالم التربية، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، السنة التاسعة، العدد ٢٦، أكتوبر ٢٠٠٨.
١٥. طلال عباسي: تحليل واقع الفقر والتنمية البشرية في الدول العربية، دراسة حالة لمجموعة دول عربية، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد ١٤، العدد الأول، ديسمبر ٢٠١٩.
١٦. عبد الرحمن محمد الحسن: التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، بحث مقدم لملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، السودان، ٢٠١١.
١٧. عبد العزيز بن عبد الله السنبل: دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة، ورقة مقدمة لمؤتمر التنمية والأمن في الوطن الربي، في الفترة من ٢٤ – ٢٦ سبتمبر ٢٠٠١، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠١.
١٨. عبد الله حمد الدباش، زوزان محمد صالح: مقارنة تحليلية بين فقر الدخل والفقر المتعدد الأبعاد لمجموعة من الدول النامية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد الرابع، العدد ٤٤، الجزء الأول، ٢٠١٨.

١٩. عصام عطية عبد المنعم: أزمة البطالة وتصحيح هياكل الأجور، بحث مقدم للمؤتمر السنوي السادس عشر بعنوان آثار وسبل مواجهة الأزمات المجتمعية الناتجة عن أحداث الربيع العربي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٤ – ٢٥ ديسمبر ٢٠١١.

٢٠. علي زيد الزعبي وآخرين: التنمية المستدامة: المفهوم والمكونات ومؤشرات القياس، حوليات آداب عين شمس، مجلد ٣٧، جامعة عين شمس – كلية الآداب، ٢٠٠٩.

٢١. علي محمد حسن: الآثار الاجتماعية والسياسية للبطالة في الوطن العربي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة القادسية، كلية القانون، وحدة وبحوث ودراسات حقوق الإنسان، بدون تاريخ.

٢٢. فضيلة تواتي: المقاربات النظرية لظاهرة الفقر (أسبابه، مشاكله وقياسه)، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد الثامن، العدد الثاني، ديسمبر، ٢٠٢١.

٢٣. لمياء محمد المغربي: البطالة في الوطن العربي.. المشكلة وآليات المعالجة، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ٢٠١٥.

٢٤. مأمون أحمد محمد النور: التنمية المستدامة، مجلة الأمن والحياة، العدد٣٦١، الخرطوم، السودان، ٢٠١١.

٢٥. محمد الجاك أحمد: النشاط الاقتصادي، البيئة، التنمية المستدامة واستراتيجيات مواجهة الفقر، مجلة السودان، مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، السنة الثانية، العدد الثاني، أبريل، ٢٠٠٨.

٢٦. مروة منصور قموح: الفقر في العالم مع التركيز على مصر، دراسة تطبيقية، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد الأربعون.

٢٧. مصطفى منير محمود وطارق محمود يسري: سياسات التنمية المستدامة للمجتمعات الريفية الفقيرة، مشروع مبادرة التوعية بالأهداف الإنمائية للألفية، كلية التخطيط العمراني والإقليمي، جامعة القاهرة، مارس، ٢٠١٢.

٢٨. مني حلمي عباس محمد: التداخل بين أبعاد التنمية المستدامة والفقر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول، جامعة عين شمس، كلية التجارة، ٢٠١٥.

٢٩. نجاة عبد الوالي محمد صالح: بطالة الشباب: واقعها ومخاطرها، المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة ذمار، كلية التربية، المجلد الأول، العدد العاشر، ٢٠١١.

٣٠. نوال شنافي، خوني رابح: التنمية المستدامة: فلسفتها وأدوات قياسها، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد الثالث، العدد الأول، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٠٢٠.

٣١. نور الدين شتوح: التنمية المستدامة وأهداف الألفية بين النظرية والتطبيق، مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية، المجلد الخامس، العدد الأول، الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي، ٢٠٢٠.
٣٢. هشام مصطفى محمد سالم الجمل، الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على ظاهرة البطالة وكيفية علاجها من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، المقالة ١، المجلد ٣٥، العدد ٣، ٢٠٢٠.

التقارير والمؤتمرات:

١. أعمال المؤتمر العلمي الدولي: الوقف الإسلامي والتنمية المستدامة، سمية رمدوم: التنمية المستدامة، مقاربة مفاهيمية، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية – رماح، ٢٠١٧،
٢. أهداف التنمية المستدامة: دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ الهدف (١) من أهداف التنمية المستدامة، الحد من الفقر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، UNDP.
٣. تقرير التنمية البشرية في العالم ٢٠١٠: الثروة الحقيقية للأمم، مسارات إلى التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، جنيف، الأمم المتحدة، ٢٠١٠.
٤. التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، اليونيسف، الإسكوا، الأمم المتحدة، بيروت.
٥. تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، الدانمرك، ٦ –١٢ آذار ١٩٩٥.

المراجع الفقهية واللغوية:

١. أحمد بن محمد المقري الفيومي: المصباح المنير، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، جـــ١.
٢. تقي الدين المقريزي: إغاثة الامة بكشف الغمة، سلسلة الاجتماع، رقم ٤٢، مؤسسة ناصر للثقافة.

مراجع الانترنت:

١. الياس أبو جودة: التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد ٧٨، تشرين الأول، ٢٠١١، متاح عبر العنوان الإلكتروني التالي: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content تاريخ الاطلاع ٢٠٢٣/٥/١٠.
٢. روسيا وأوكرانيا: ما مدى تأثير الحرب على الاقتصاد العالمي؟ متاح عبر العنوان الإلكتروني: https://www.bbc.com/arabic/business-60900067 تاريخ الاطلاع ٢٠٢٣/٥/١.

٣. أربع تأثيرات على الشرق الأوسط مع مرور ٦ أشهر من الحرب الروسية على أوكرانيا، متاح عبر العنوان الإلكتروني: https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2022/08/25/four-ways-the-ukraine-war-has-impacted-the-middle-east تاريخ الاطلاع ١/٥/٢٠٢٣.

المراجع الأجنبية:

1. Amartya Sen: Inequality Reexamined, Russell Sage Foundation, NEY YORK, Clarendon Press, Oxford, 1992.
2. Miller, S. M. & Rien, Martin: poverty, inequality, and policy, edited in social problems: A modern Approach, Becker, Howard, John wiley and sons, INC, 1967.
3. Nagla El-Ehwany and Manal Metwally: "Labor Market Competiveness In Egypt", Research Project: Center for Economic & Financial Research & Studies, Vol. 1, August, 2005 .
4. world bank: annual world bank conference on development economics, edits by Bruno (M) & Pleskovic (B), 1995.

فهرس المحتويات

المبحث الأول ٤

أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالفقر والبطالة ٤

المطلب الأول ٥

الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة وعلاقتها بالفقر والبطالة ٥

المطلب الثاني ٩

الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة وعلاقتها بالفقر والبطالة ٩

المطلب الثالث ١٣

الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة وعلاقتها بالفقر والبطالة ١٣

المبحث الثاني ١٦

الفقر والبطالة وتأثيرهما على التنمية المستدامة ١٦

المطلب الأول ١٧

تطور ظاهرة الفقر وأسبابه وانعكاساته على التنمية المستدامة ١٧

الفرع الأول ١٨

تطور ظاهرة الفقر من فقر الدخل إلى الفقر متعدد الأبعاد ١٨

الفرع الثاني ٢٤

أسباب الفقر في العالم ٢٤

أولًا: الأسباب الداخلية للفقر في الدول النامية: ٢٥

١- الأسباب الاقتصادية للفقر: ٢٥

٢- الأسباب الاجتماعية: ٢٧

ثانيًا: الأسباب الخارجية للفقر في الدول النامية: ٢٩

٣- الأزمات الاقتصادية العالمية: ٣٠
المطلب الثاني ٣٠
أسباب البطالة وانعكاساتها على التنمية المستدامة في الدول النامية..... ٣٠
الفرع الأول..... ٣١
أسباب البطالة في الدول النامية..... ٣١
أولًا: تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة: ٣١
ثانيًا: العولمة والأزمات العالمية وانهيار أسواق الأعمال وتداعياتها: ٣٢
ثالثًا: التوجيه غير السليم للموارد الطبيعية:..... ٣٢
رابعًا: تعارض السياسات النقدية المتبعة في الدول النامية مع سياسة التوظيف:..... ٣٢
الفرع الثاني..... ٣٦
الآثار الناجمة عن البطالة في الدول النامية ٣٦
أولًا: الآثار الاقتصادية للبطالة: ٣٦
ثانيًا: الآثار الاجتماعية للبطالة:..... ٣٩
الخاتمة..... ٤١
قائمة المراجع..... ٤٣
أولًا: المراجع المتخصصة: ٤٣
الرسائل العلمية:..... ٤٣
المجلات والبحوث:..... ٤٤
التقارير والمؤتمرات:..... ٤٧
المراجع الفقهية واللغوية:..... ٤٧
مراجع الانترنت:..... ٤٧
فهرس المحتويات ٤٩